



جامعة قاصدي مباح - بورقة
كلية العلوم الإقتصادية
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الإقتصادية
الشعبة: علوم إقتصادية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: عبد اللطيف ربوح

بعنوان:

تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين للفترة مارس /أفريل 2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 / 05 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مباح - ورقلة -	الأستاذ: كاجية بشير
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مباح - ورقلة -	الأستاذ: طيبي عبد اللطيف
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد ب - جامعة قاصدي مباح - ورقلة -	الأستاذ: غريب ذواوي



جامعة قاصدي مباح - بورقة
كلية العلوم الإقتصادية
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الإقتصادية
الشعبة: علوم إقتصادية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: عبد اللطيف ربح

بعنوان:

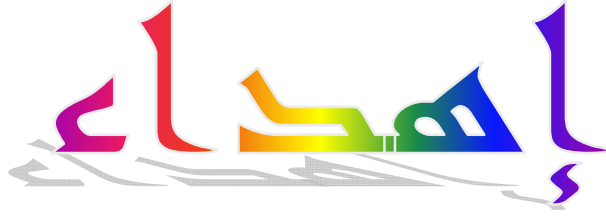
تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين للفترة مارس/أفريل 2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018 / 05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	أستاذ مساعد أ- جامعة قاصدي مباح - ورقة -	الأستاذ: كوجة بشير
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد أ- جامعة قاصدي مباح - ورقة -	الأستاذ: طيبي عبد اللطيف
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد ب - جامعة قاصدي مباح - ورقة -	الأستاذ: غريب ذواوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رحم الله والدي الغالي

إلى من حملتني وهنا على وهن والدتي العزيزة

إلى رفيق دربي زوجتي

إلى أبنائي احمد مسلم وعبد الرحمان

إليكم أهدي ثمرة عملي المتواضع

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل زملائي ورفقتائي

إليكم أهدي هذا العمل

كلمة شكر

لله نجزي الثناء ونقدم عملاً نرجو منه الرضا بحمده "فاللهم لك الحمد ولك الشكر" .
واعترافاً بالفضل الحمد لله الذي به تتم خير الأعمال والذي بحمده يكون خير الإكمال الذي كان لنا خير المعين
وفي صبرنا كان نعم اليقين الجميل نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل طيبي عبد اللطيف
الذي اشرف على هذا العمل بتوجيهاته وإرشاداته ومد يد العون لي ولا يسعني إلا أن أسأل الله أن يوفقه
لكل خير وأن ينعم عليه بالصحة والعافية وأن يديم عمله ذخراً لكل طالب علم.
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والطاقم الإداري مع خالص التقدير وأخص
بالذكر نور الدين خلادي، وإلى كل من مد لنا يد العون وساندنا في انجاز هذا العمل من قريب أو
من بعيد.

كما نتقدم بالامتنان والشكر إلى كل عمال شركة موبيليس بورقلة الذين كانوا عوناً لي خلال فترة التبرص
التطبيقي فجزاهم الله عنا كل خير وخاصة الطالب الساسي .
وإلى كل من يشجعون اليد التي تحمل القلم ويحبون الكلمة ويعيشون تحت ظلال العلم.

عبد اللطيف

ملخص

تناولت الدراسة أهم الخصائص الرئيسية النوعية للمعلومة المحاسبية، وأثرها الكبير على جودة التقارير المالية حسب النظام المالي الذي إعتبر أن الملائمة والموثوقية تمثلان السمتين اللتين تجعلان من المعلومات المحاسبية المفيدة لصنع القرار، من أجل إصدار قوائم مالية تعبر عن معلومات ملائمة وموثوقة من قبل مستخدميها .

بناءا على ذلك تمحورت هذه الدراسة على تقييم دور خاصتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية .

ولتفعيل هاته الدراسة قمنا بدراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي وذلك لتقصي آرائهم فيما يتعلق بالموضوع في البيئة الجزائرية حيث خلصت الدراسة إلى النقاط التالية :

- تسعى المؤسسات الإقتصادية على توفير خاصيتي الملائمة والموثوقية في ظل منافسة قوية بينها مما يؤدي إلى عناية بالغة بجودة التقارير المالية .
- القوانين الملزمة بتوفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية تلزم المؤسسات العناية بها وخاصة الملائمة والموثوقية كونها خصائص أساسية .
- هناك علاقة طردية بين الملائمة والموثوقية وتفعيل جودة التقارير المالية (كلما زادت الملائمة والموثوقية زادت جودة التقارير المالية)

الكلمات المفتاحية : الخصائص النوعية - الملائمة - الموثوقية - مستخدمي المعلومات المحاسبية - التقارير المالية.

Abstract:

This study has discussed the main characteristics of accountability data and their impacts on the financial reports quality. However, the appropriateness and reliability are the most important component in any financial system, because they make the accountability data useful for the decision making process, in order to release a reliable financial lists for the users either.

Therefore, this study has focused on the appropriateness and reliability as main tools to promote the quality of the financial reports, throughout a field study of composite sample of academicians and practitioners from the accountability profession in Algeria. Finally, this study has drawn the following conclusions:

- Many economic organizations try to evolve the appropriateness and reliability to be more competitive in their business environment.
- The financial legislations advocate the appropriateness and reliability adherence.
- There is a positive conjunction between the appropriateness, reliability and the progress in the quality of the financial reports.

Keywords:

Appropriateness; Reliability; Financial reports; Quality characteristics; Accountability data users.

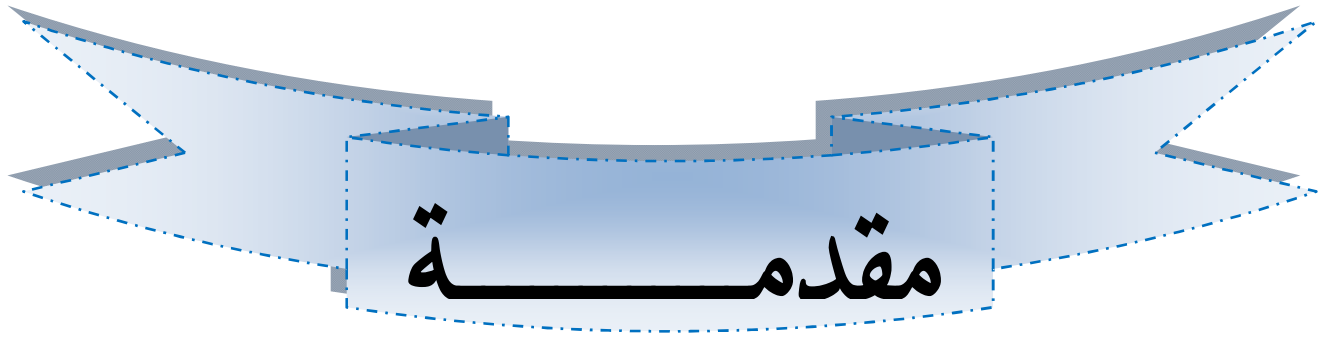
فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
I	لإهداء
II	كلمة شكر
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الجداول
أ	المقدمة
05	الفصل الاول : الجوانب النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية
06	تمهيد
07	المبحث الأول : الأسس النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية
21	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
37	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
38	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستعملة
48	المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها
56	خلاصة الفصل الثاني
58	الخاتمة
61	قائمة المراجع
64	قائمة الملاحق
79	الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	(1-1)
11	المحددات الأساسية للملائمة المعلومة المحاسبية	(2-1)
17	العلاقة بين الملاءمة والموثوقية	(3-1)
41	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	(1-2)
41	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	(2-2)
42	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(3-2)
42	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة	(4-2)

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	الإستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة	(1-2)
40	مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة و الصالحة للتحليل الإحصائي	(2-2)
41	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	(3-2)
41	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	(4-2)
42	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(5-2)
42	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة	(6-2)
44	مقياس ليكرت ذو ثلاث مستويات	(7-2)
45	تقسيم فقرات المحاور وأجزاء الإستبانة	(8-2)
47	نتائج معامل ألفا كرونباخ	(9-2)
48	سلم ليكرت الثلاثي	(10-2)
49	مدى حرص المؤسسات على توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	(11-2)
49	تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية	(12-2)
52	تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية	(13-2)

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
65 -64	الإستبيان	01
66	قائمة الأساتذة المحكمين	02
68 -67	ثبات الإستبيان	03
70	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	04
71	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	05
71	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	06
71	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة	07
72	إستجابات افراد عينة الدراسة	08



تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحالي موردا هاما وذو قيمة كبيرة ، لا يقل أهمية عن أي مورد آخر في المؤسسة الإقتصادية ، فهي عنصر حاكمي يؤثر في جميع مفاصل المنظمة ، ويساهم بشكل أساسي في عملية إتخاذ القرار في المنشأة الإقتصادية بشكل خاص ، فيما يتعلق بكيفية إستثمار مواردها وتخصيصها بالشكل الأمثل وتحقيق قيمة إقتصادية مضافة ، وبالتالي تحقيق المزيج الذي تسعى إليه المنظمات الإقتصادية بشكل عام .

فالمعلومات المالية اليوم في ظل عصر التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل وكذلك الثروة الهائلة في وسائل الإتصال، تشكل حجر الزاوية في تحقيق الجدارة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية ، وبالتالي إمكانية بقائها في المنافسة .

ونتيجة للكم الهائل من المعلومات والبيانات التي يمكن الحصول عليها ، وإمكانية عدم الإستفادة منها أو أن تتسبب في تضليل متخذي القرارات ، نشأت الحاجة إلى تحديد خصائص نوعية تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمؤسسة لهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى وضع صفات وسمات خاصة بالمعلومة المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

ولقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية إلا أنه يمكن القول أن هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والتي وردت في البيان رقم 02 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وهي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة حيث بينت الدراسة أهم الخصائص النوعية الواجب توفيرها .

وبإعتبار المعلومة المحاسبية هي العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها المنشأة فلا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا إتسمت بالخصائص الرئيسية التي تجعلها مفيدة لمستخدميها ومن أهمها الملائمة والموثوقية .

كذلك تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه المؤسسات ، لكن هذا لا يأتي إلا إذا توافرت الخصائص النوعية الرئيسية لإعطاء صورة تمثل بصدق وعدالة عن المركز المالي للمؤسسة .

طرح الإشكالية :

بناءً على ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

" ما دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية "

وتتدرج تحتها التساؤلات الفرعية التالية:

■ ما مدى حرص المؤسسات الاقتصادية على توفير خاصيتي الملائمة والموثوقية في تقاريرها المالية.

■ ما دور خاصية الملائمة في تفعيل جودة التقارير المالية

■ ما دور خاصية الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية

فرضيات الدراسة :

من أجل إثراء البحث لمعالجة الإشكالية الرئيسية ننطلق من الفرضيات الآتية :

- في ظل المنافسة تحرص المؤسسات على توفير خاصيتي الملائمة والموثوقية في تقاريرها المالية
- تؤثر خاصية الملائمة في تفعيل جودة التقارير المالية .
- تؤثر خاصية الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية .

مبررات إختيار الموضوع :

- كون الموضوع من المواضيع المهمة التي ينبغي لطالب الماستر أن يكون ملم بها .
- موضوع الملائمة والموثوقية متعلق بجودة المعلومات المحاسبية ، وهذا مهم بالنسبة لأي مؤسسة.

أهداف الموضوع :

- إظهار مدى إلتزام المؤسسات بتوفير خاصيتي الملائمة والموثوقية .
- الإهتمام بموضوع جودة التقارير المالية .
- تقييم خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية .

أهمية الموضوع : نكتسي دراستنا أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي :

- الخصائص النوعية الرئيسية (الملائمة والموثوقية) وأثرها الكبير على تفعيل جودة التقارير المالية .

الحدود الزمانية والمكانية :

أ- الحدود الزمانية : تراوحت الدراسة من شهر مارس إلى شهر أبريل 2018.

ب- **الحدود المكانية** : استقصاء آراء بعض الأكاديميين بجامعة ورقلة وكذلك المهنيين من المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسبي بعض الشركات الاقتصادية في البيئة الجزائرية .

منهج الدراسة :

- استخدام المنهج الوصفي للمعالجة النظرية للدراسة.
- استخدام الدراسة الميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبيان إلى العينة محل الدراسة ثم القيام بعملية التحليل عن طريق برنامج spss كبرنامج معالجة .

صعوبات البحث :

- من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة :
- عدم التفاعل مع بعض المستجوبين.
- صعوبة التواصل مع بعض المؤسسات نتيجة ضيق الوقت وإرتباطات العمل .
- عدم ملء بعض الاستمارات .

هيكل الدراسة : من أجل إثراء الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ما يلي :

الفصل الأول : الجوانب النظرية لخاصيتي الملائمة والموثوقية ، حيث تضمن الفصل مبحثين تضمن المبحث الأول الأسس النظرية لخاصيتي الملائمة والموثوقية منقسم إلى ثلاث مطالب تضمن الأول الاسس النظرية لخاصية الملائمة والثاني الأسس النظرية لخاصية الموثوقية (الثقة) والمطلب الثالث جودة التقارير المالية ، بينما تضمن المبحث الثاني الدراسات السابقة منقسم إلى ثلاث مطالب تضمن الأول الدراسات السابقة باللغة العربية والثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ، والثالث أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني : تناول الدراسة الميدانية حيث إشتمل على مبحثين تناول الأول الطريقة والأدوات المستخدمة منقسم إلى مطلبين ، تضمن المطلب الأول الطريقة المستخدمة ، والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة ، والمبحث الثاني بدوره منقسم إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول النتائج والمطلب الثاني مناقشة النتائج.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية

تمهيد

لقد زاد الإهتمام بجودة التقارير المالية، وخاصة في ظل المنافسة والأزمات الإقتصادية المتلاحقة ، مما دفع بالمنظمات الإقتصادية الى التركيز على التقارير المالية التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة، والمعبرة عن مختلف الأحداث و العمليات التي قامت بها، وهذا لا يكون إلا إذا توافرت خصائص المعلومة المحاسبية المنبثقة من جودة المعلومة المحاسبية، والتي يجب أن تتوافر فيها خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى هاتين الخاصيتين الأساسيتين، وكذلك الى جودة التقارير المالية، وسنستعرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المبحث الأول : الأسس النظرية لخاصيتي الملائمة والموثوقية

المطلب الاول: الأسس النظرية لخاصية الملاءمة

في محاولة لوضع نظرية محاسبية تنطلق من خلفية فلسفة علمية وتعال قبول المحاسبين وتحل مشاكلهم العملية ، أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في عام 1966، دراسة بإسم (بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة) ، وقد ربطت هذه الدراسة أهداف المحاسبة باحتياجات مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات مفيدة ، وهذه نقطة تحول جوهرية في البحث المحاسبي ، حيث كانت هذه الدراسة أول تحول في البحث المحاسبي نحو النفعية .

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين ، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في ترشيد القرارات ، ويقصد بمفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، حيث تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة ، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية ، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة"¹

ولقد أصدر مجلس المحاسبة معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم(02) لمفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى(الأقل إفادة) لأغراض إتخاذ القرارات ، وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة/المنفعة والأهمية النسبية للمعلومات.

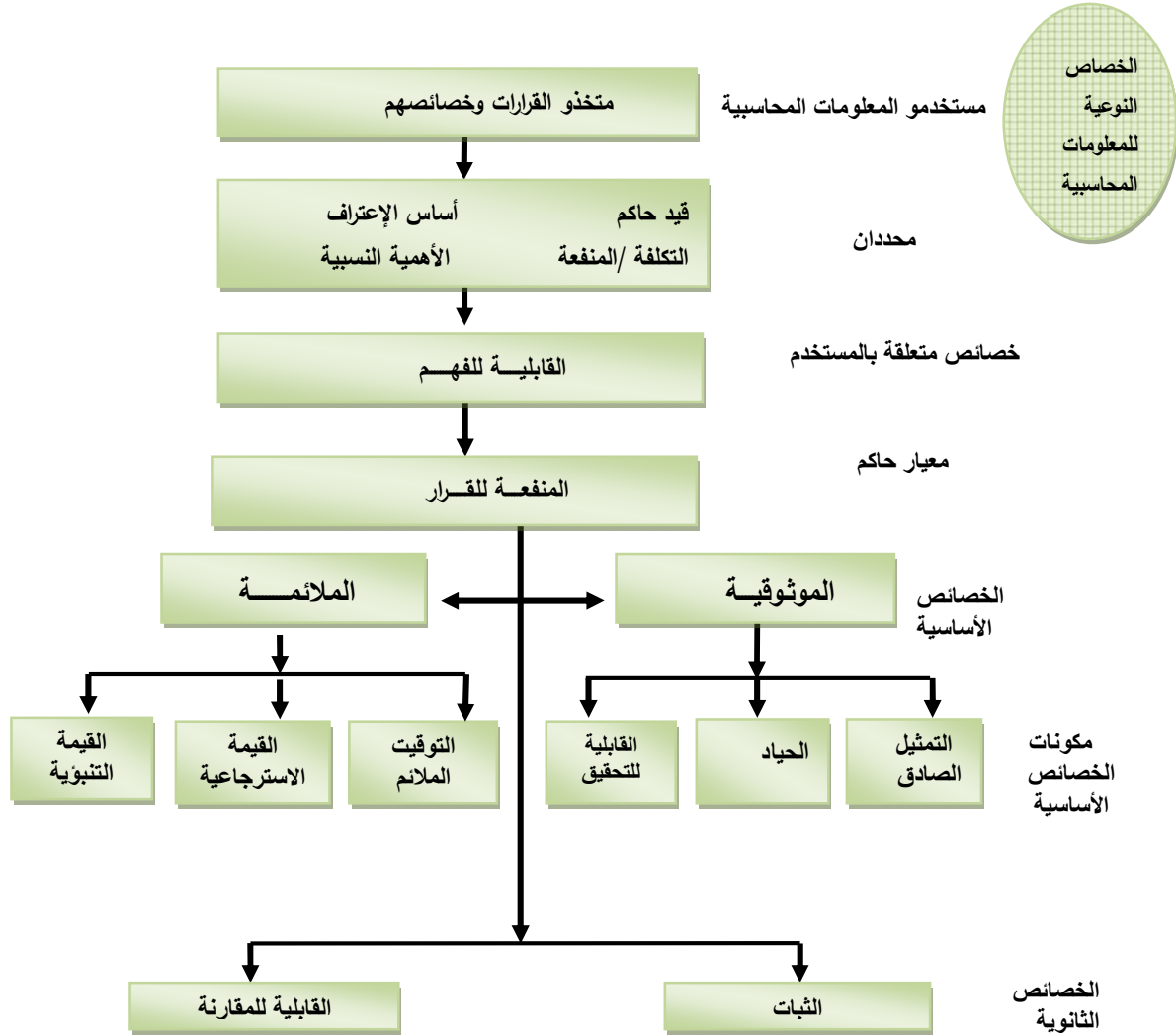
وكما نجد تداخلا واضح المعالم بين الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية ، وبين مستخدمي² خصائص هذه المعلومات ، فالمعيار السائد للحكم على الإختيار المناسب بين البدائل المحاسبية هو فائدة ومنفعة المعلومات في إتخاذ القرارات ، والمعلومات المفيدة هي التي تكون قابلة للفهم والإستخدام من قبل المستفيدين منها .

¹ - محمد الهادي أحمد محمد ، "إختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة" ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة طرابلس ليبيا ، 2006/2005 ، ص 33 .

² - ناصر محمد علي المجيلي ، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات" ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر ، 2009/2008 ، ص 59 .

والشكل التالي (1-1) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

الشكل 1- 1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر : طارق عبد العال "تحليل القوائم المالية" الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2006 ص53

من خلال الشكل (1-1) يمكن أن نستنتج مايلي : تقوم هاته الدراسة على فرضية أن مستخدم المعلومات المحاسبية هو مستخدم حصيف أي يتمتع بمستوى جيد من الإستيعاب والفهم في تحليل وإستخدام المعلومات المحاسبية حيث يقوم كل متخذ قرار بالحكم على ماهي المعلومة المفيدة ، ويتأثر هذا الحكم بعوامل مثل القرار الذي يتم إتخاذها ، الطريقة المستخدمة لإتخاذ القرار والمعلومات المقتناة في السابق ، أو المتحصل عليها من مصادر أخرى ، وبعد فرضية المستخدم الحصيف يأتي قيد حاكم : التكلفة /المنفعة ، ويقضي هذا القيد أن تكون المنفعة (الفائدة) المتحصل عليها من إستخدام المعلومات

أكبر من تكلفة الحصول عليها ، وبالتالي فإن المعلومة الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ، فتكلفة الحصول على المعلومات تقع على كاهل معديها في حين منفعتها تعود على كل من معديها ومستخدميها .

ثم يأتي قيد الأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به ، الذي يعتمد على إعتبار كمية أو نوعية أو خليط منهما ، وهو وجود نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها ، حيث يجب ألا يتعدى كمية المعلومات هذه النقطة ، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر على صنع القرار ¹.

وتكتمل المنفعة المرجوة من المعلومات في توجيه إتجاه القرار الإستثماري من طرف المهتمين بالمؤسسة وهذا من خلال معلومات محاسبية تتوفر على خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة والموثوقية .

الفرع الأول : خاصية الملائمة.

تكمن أهمية خاصية الملائمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته فنقطة البدء بإتخاذ القرار هي مدى ملائمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة ، ونورد فيمايلي بعض التعاريف الخاصة بالملائمة :

- **تعريف (FASB)** : يعرف الملائمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات ، من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية ، أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها ² .

- **تعريف (APB)** : الملائمة إنسجام المعلومات مع نماذج إتخاذ القرارات ، أي أن تكون طريقة القياس والإفصاح ملائمة لإتخاذ القرار ، وتلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ³ .

- **تعريف (k.MOST)** : يعرف خاصية الملائمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث إختلاف في القرار سواءا بالمساعدة على تكوين تنبؤات ، أو تأكيد التوقعات السابقة ⁴.

¹ - هوارى سويسى وبدر الزمان خمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، المؤتمر العلمي الدولي المحاسبي في الجزائر ، بكلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 2.

² - ناصر محمد علي المجهلي ، مرجع سابق ص 47.

³ - نفس المرجع ص 49 .

⁴ - د. هوارى سويسى وبدر الزمان خمقاني ، مداخلته بعنوان "مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي" ، الملتقى الدولي جامعة البليدة ، الجزائر ، ص 5.

- تعريف (NACIRI): المعلومات الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار، وتؤثر على سلوك متخذ القرار.

الفرع الثاني : الخصائص الفرعية للملائمة

إن مفهوم خاصية الملائمة لن يكون ذا جدوى أو منفعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات أو متخذي القرارات ، إلا إذا توافرت على الخصائص الثانوية التالية :

أولاً : التوقيت الملائم : يقصد بالتوقيت الملائم وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب ، حيث أنه كلما زادت سرعة وصول المعلومات المحاسبية كلما كان الاحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة ، وكلما كان هناك تأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة في المعلومات بأنها لا تعتبر ملائمة أو صحيحة ، وفي هذا الصدد نقول أنه يمكن التضحية بشيء من صحة المعلومات ودقتها لغرض زيادة توقيت المعلومات ، لأن عملية اتخاذ القرار تكون دائمة محددة بفترة زمنية إذن يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة¹.

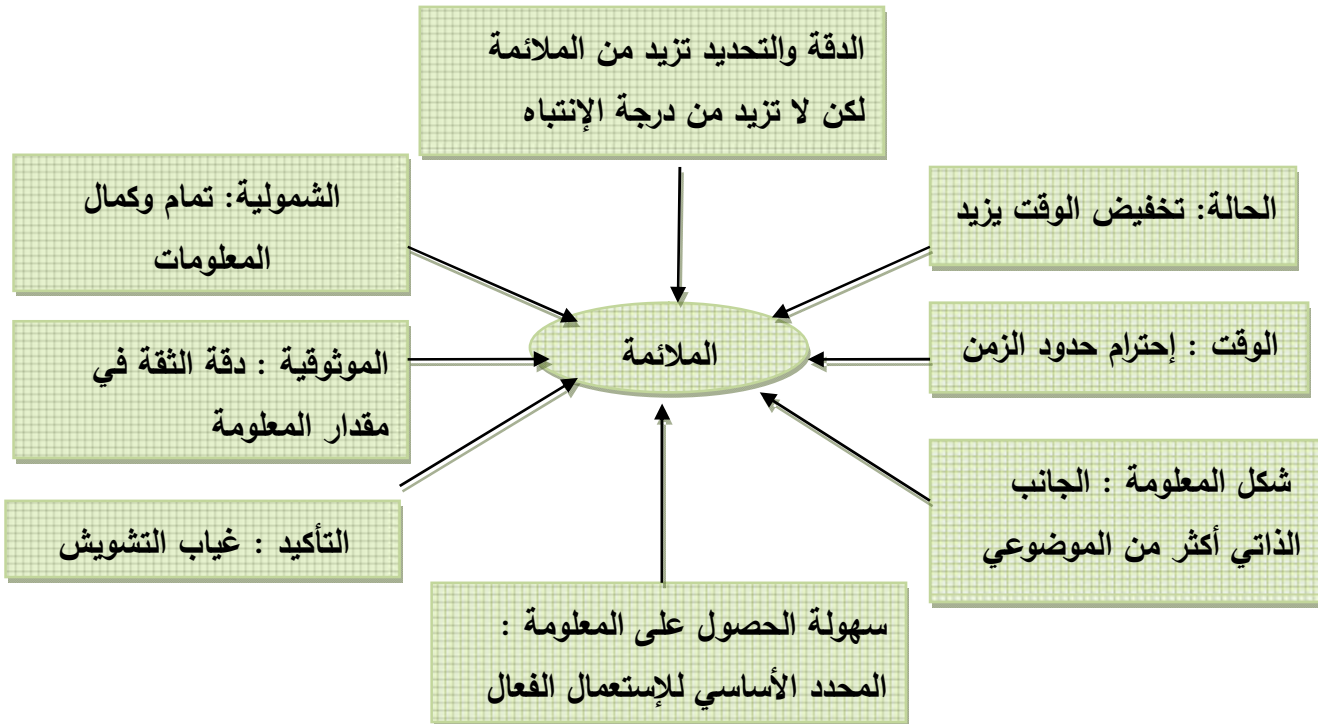
ثانياً : القدرة على التنبؤ : تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة والمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي ، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل ، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف ، وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة ، وتؤكد توقعاتهم أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها .

إن المعلومات يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار هي المعلومات التي تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات تنبؤية ، كما تساعد المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم اليقين حول النتائج المتوقعة في المستقبل التي تتخذ على نتائج الماضي².

¹ - محمد فيصل مايدة، "تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص محاسبة ونظم معلومات جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2016/2017 ، ص 113
² - نفس المرجع السابق ص 113.

ثالثا : التغذية العكسية (القيمة الإسترجاعية): إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية ، وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية ، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت ، فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والاثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية ، وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي، فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل¹.

الشكل 1- 2: المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية



المصدر : ناصر محمد علي المجهلي ، ص 100.

الفرع الثالث : خاصية الملائمة في النظام المحاسبي المالي:

أولا: القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25: حيث ذكر الفصل الثاني المتعلق ب" الإطار التصوري للمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية " حيث أشار إلى خاصية الملائمة من خلال التطرق إلى خاصيتي القابلية للفهم والدلالة وأيضا تطرقه إلى القاعدة الهامة " أسبقية الواقع الإقتصادي المالي"²

¹ - حامدي علي ، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2011/2010 ، ص 100.

² - المادة 06 من القانون 11-07 ، العدد 47 ص 04.

- أشار القانون 11/07 إلى الإطار التصوري للمحاسبة المالية ، وإختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل¹
 - أشار القانون 11/07 إلى علاقة المعلومات حيث جاء في ذلك "يجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الإلتزام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات ومعالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها".²
 - كما جاء القانون يوضح تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء³.
 - تلتزم الكيانات بإعداد أربع قوائم مالية ، تعرض في نهاية الفترة المحاسبية ، إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات علاقة تكميلية لتلك القوائم المالية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية.⁴
 - كما تطرق القانون إلى طريقة عرض الكشف المالية بصفة وفيه للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية ، ويجب أن تعكس هذه الكشف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه⁵.
 - كما تضمن القانون 11/07 إلى إمكانية الكيان تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشف المالية⁶.
- ثانيا : المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 ، حيث تطرق إلى خاصية الملائمة ويظهر ذلك فيما يلي :**
- أشار النظام المحاسبي المالي إشارة ضمنية لخاصية القابلية للفهم سعيًا منه إلى تكريس خاصية الملائمة وهذا عند ذكره إلى الإطار التصوري للمحاسبة المالية حيث ينص على "المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة للكشف المالية لمستعملها"⁷

¹ - المادة 07 من القانون 11-07 ، ص04.

² - المادة 10 من القانون 11-07 ، ص04.

³ - المادة 11 من نفس القانون ، العدد 27 ، ص04

⁴ - المادة 25 من نفس القانون ، ص05.

⁵ - المادة 26 من نفس القانون ، ص05.

⁶ - المادة 37 من نفس القانون ، ص06.

⁷ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 ، ص 11.

- لضمان أكثر من الملائمة المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه أشار "إلى الإستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها"¹
- "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"
- إضفاء لخاصية الملائمة "يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها ، وألا تأخذ الكشف المالية إلا معاملات الكيان دون المالكين"²
- ولتحقيق أكثر لخاصية الملائمة يقتضي إنسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة ، ودوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعاملات.³
- ضرورة أن تقيد العمليات وتعرض في الكشف المالية طبقا لطبيعتها ، ولواقعها المالي والإقتصادي ، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني ، وهذا من أهم المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تكريسا لخاصية الملائمة.⁴
- لضمان أكثر من الملائمة " يجب أن تستجيب الكشف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية تهدف إلى إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغيير الوضعية المالية للكيان.⁵

المطلب الثاني: الأسس النظرية لخاصية الموثوقية (الثقة)

الفرع الأول: خاصية الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات ، وإمكانية الإعتماد عليها فمن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة ، حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة تحتاج إلى الأمانة والوثوق.

إن وجه الوثوق بالمعلومات المحاسبية يعد إنعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ، ولكن تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية

¹ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 ، ص 11.

² - المادة 09 من نفس المرسوم التنفيذي 08-156 ، ص 12.

³ - المادة 15 من نفس المرسوم التنفيذي 08-156 ، ص 12.

⁴ - المادة 18 من نفس المرسوم التنفيذي 08-156 ، ص 13.

⁵ - المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، ص 13

ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي ، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية ¹.

ونورد فيما يلي التعاريف الخاصة بخاصية الموثوقية :

التعريف الأول: الموثوقية هي قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الإقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الإعتماد عليها في بناء نماذج قراراتها المختلفة ².

التعريف الثاني: تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، وتتوافر هذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء ، وحيادية ، وتتصف بأمان التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها ³.

التعريف الثالث: الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض ، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الإقتصادية ، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد. الذين تتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية وإختيار المعلومات المفيدة لهم .

التعريف الرابع : الموثوقية حسب البيان رقم 02 الصادر عن (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة ، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله" ⁴

الفرع الثاني : الخصائص الفرعية للموثوقية

إن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ، ومن أجل ضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومات المالية ، يجب أن تتوفر الخصائص الفرعية التالية :

أولا : الصدق في التعبير: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية ، والأحداث المراد عرضها في القوائم المالية ، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه ⁵.

ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

¹ - محمد الهاشمي حجاج ، حسام مسعودي ، "دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة حم لخضر الوادي ، يوم 05-06/05/2013 ، ص 4 ، بتصرف .

² - نفس المرجع ، ص 04

³ - ناصر محمد علي المجيلي ، مرجع سابق ذكره ، ص 51.

⁴ - نفس المرجع ، ص 51.

⁵ - محمد فيصل مايدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

1- **تحيز في عملية القياس:** أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

2- **تحيز القائم بعملية القياس:** وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود

إن التحيز من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال ، أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك إعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .

ثانيا: القابلية للتحقق: وتعني هذه الخاصية أن تكون للمعلومات دلالة محددة ، أي أن يكون لها إستقلال بغض النظر عن يقوم بإعدادها أو إستخدامها ، فإذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص المعلومات أو السجلات بإتباع طرق قياس متماثلة ، فإنهم سيتوصلون إلى نفس النتائج ، وإذا كانت النتائج المتوصل لها مختلفة فإن ذلك يعني عدم تمتع هذه المعلومات بخاصية القابلية للتحقق¹ . وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار .

ثالثا : الحياد : المعلومات المحايدة : هي المعلومات التي تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى وتعتبر خاصية الحياد مهمة على مستويين .

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير حيث أنه يجب عند صياغة وتطبيق المعايير التركيز على ملائمة المعلومة المالية وإمكانية الإعتماد عليها ، وليس على النتائج الإقتصادية المتوقعة من إستخدام قاعدة محاسبية ما على صناعة أو مؤسسة معينة .

- مستوى المسؤولين عن إعداد القوائم المالية : يعني الحياد على هذا المستوى عدم إختيار الأسلوب والإجراءات المحاسبية بصورة إنتقائية تمكن من الوصول إلى نتيجة محددة مسبقا ، أو تؤثر على فئة ما من فئات المستخدمين في إتجاه معين² .

رابعا : تكريس القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 لخاصية الموثوقية :

¹ - بولجنيب عادل ، "دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر 2014/2013 . ص 73
² - نفس المرجع ، ص 74.

من خلال الإطلاع على الجريدة الرسمية رقم 74 نجد أن القانون 07-11 المذكور أعلاه يكرس خاصية الموثوقية ونلاحظ ذلك من خلال :

- من خلال ذكره للإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية ، تطرق إلى المصادقية كأساس معترف به عامة ، وذلك في المادة السادسة منه .
- تطرق إلى المصادقية في المادة العاشرة إشارة منه إلى تكريس خاصية الموثوقية فيما يتعلق بعرض المعلومات ومعالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- كذلك أشار المرسوم التنفيذي 08-156 إلى خاصية الموثوقية ويتجلى ذلك في التطرق إلى مبدأ الأهمية النسبية حيث جاء في المادة 11 مايلي : "يقتضي مبدأ الأهمية النسبية"
- "يجب تجنب أن تبرز الكشف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان"
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة وهذا إشارة منه إلى "خاصية الصدق في التعبير"
- ضرورة تسجيل وعرض جميع عناصر الكشف المالية بتكلفتها التاريخية لحظة إنجاز العملية لأول مرة ، بغض النظر عن أثر تغيرات الأسعار ، أو تطور القدرة الشرائية للعملة ، لأن التكلفة التاريخية في لحظة إبرام العملية تعكس القيمة الجارية في تلك اللحظة .
- الإشارة إلى التوفيق بين الخاصيتين الأساسيتين "الملائمة والموثوقية" من خلال قوله ، إعطاء صورة صادقة إشارة إلى الموثوقية ومنح معلومات مناسبة "إشارة إلى الملائمة " وهذا من خلال المادتين 16 و19 من المرسوم المذكور أعلاه.

الفرع الثالث: العلاقة بين الملائمة والموثوقية .

تعتبر الملائمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار ، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى ، لكن ذلك لا يحدث دوما ، والسبب هو أن كثيرا من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التوضيح بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح .

وكما سبقت الإشارة إلى أن خاصيتي الملائمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية .

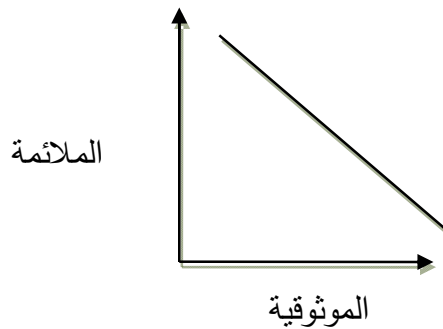
فالملائمة يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرارات موضوع الدراسة ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتخاذ القرار .

أما خاصية الموثوقية (الثقة) للمعلومة المحاسبية فهي خاصية تتعلق بأمانة ومصداقية المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرار .

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك احتمال التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية ، كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية ، ومن المعروف أن أرام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة ، إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم لتقارير المالية ، وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة ، وعلى¹ العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملائمة لعملية إتخاذ القرارات ، إلا أنه أقل موثوقية من حيث إمكانية الإعتماد عليها .²

ونتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملائمة والثقة فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة ، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات ، ويمكن توضيح هذا التعارض بين هاتين الخاصيتين : الملائمة والثقة في الشكل التالي :

الشكل 1- 3 العلاقة بين الملاءمة والموثوقية



¹ - محمد ناصر علي المجهلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55-56.

² - نفس المرجع ، ص 55-56 .

وهكذا نجد أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية ، حيث أنه كلما زادت جودة أحدها انخفضت جودة الأخرى ويصبح من الضروري التضحية بمقدار من الملائمة مقابل المزيد من الموثوقية (الثقة) أو العكس وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين الملائمة والثقة بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما .

وكما أكد الموقف التقليدي للمحاسب والمراجع الخارجي هو أن الإعتبار الأول الذي يجب أن تعطى له أهمية قصوى في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية هو إعتبار الثقة ، والعكس صحيح بالنسبة للقوائم المالية الأخرى أو التكميلية والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملائمة للمعلومات .

المطلب الثالث : جودة التقارير المالية

الفرع الأول : مفهوم جودة التقارير المالية

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير ، تتبثق هذه الخصائص من منفعة المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومة من جهة ، ومدى ملائمتها وقابليتها للمقارنة من جهة أخرى ، فالعوامل الثلاث تساهم في تحسين منفعة المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار . وبالتالي نقصد بالجودة في التقارير المالية مصداقية المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية¹، وما تحققه من منفعة للمستخدمين وتحقيقا لذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من إستخدامها .

أولا : أهداف التقارير المالية : حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، تم تحديد أهداف التقارير المالية في البيان رقم (1)

الخاص بأهداف التقارير المالية للمشروعات الهادفة للربح ، والذي حصر أهداف القارير المالية في مجموعتين²:

¹ - احلام عباس ، "أثر الخصائص النوعية المحاسبية على جودة التقارير المالية " دراسة ميدانية لعينة من المسيرين الماليين ومدقي الحسابات ، رسالة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2013 ، ص12
² - نفس المرجع ص 13.

1- الأهداف العامة :

- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتبين
- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الإقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية .
- توفير المعلومات حول موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تطرأ عليها .

2- الأهداف التفصيلية :

- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها .
- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة سيولة وتدفق وتدفق الأموال .
- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها وتوفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها .

ثانيا : العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية : إن جودة التقارير المالية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه المؤسسات ، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي ، ويمكن تبينها كما يلي :

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل

في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات¹ ما يلي :

- **المقومات المادية :** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية واليدوية والآلية التي يتم إستخدامها في إنتاج المعلومة المحاسبية
- **المقومات البشرية :** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه .

¹ - مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

- **المقومات المالية :** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه .
- **قاعدة البيانات :** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه .

الفرع الثاني : معايير جودة التقارير المالية

تتمثل معايير جودة التقارير المالية في معايير فنية ، رقابية ، مهنية وقانونية التي تعد ضرورية في إعداد التقارير المالية ونوجز هذه المعايير¹ فيما يلي :

- 1- **معايير قانونية :** تتمثل في مختلف التشريعات والقوانين التي تضبط المؤسسات وتوفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن الأداء بها .
- 2- **معايير رقابية :** تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية ، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة .
- 3- **معايير مهنية :** وتشمل مختلف معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من الهيئات والمجالس المحاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية .
- مما أظهر معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة .
- 4- **معايير فنية :** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس بدوره على جودة تقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب مصالح الشركة ، ويؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار² .

الفرع الثالث : أهمية جودة المعلومة المحاسبية

¹ - المرجع السابق ، ص 13.

² - نفس المرجع السابق ، ص 59 .

لتحديد مفاهيم جودة التقارير المالية فإنه يجب أن تتسم المعلومة بالدقة لتقييم نوعية المعلومة المحاسبية ، كما تساعد المسؤولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية ، والتميز بينما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك .

كما يجب تقييم (فائدة المعلومة) على أساس أهداف القوائم المالية التي تركز عليها في الإهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في إتخاذ القرارات .

ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والإختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فإنه يجب إختيار طريقة محاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على إتخاذ قراراتهم ، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح بإختيار طريقة المعالجة المحاسبية ، أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومة الناتجة في إتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسؤولية ذلك الإختيار ، لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في إتخاذ القرار .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع

يتناول هذا المبحث أهم الأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة ولعل من أهم الأبحاث ما يلي :

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1/دراسة خمفاني بدر الزمان (2012)¹: تناولت هذه الدراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية ، وهذا من خلال توفيره للإجراءات المحققة للخصائص النوعية ، معتمدا في ذلك على أسلوب الإستقصاء بالنسبة لعينة من أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي في الجزائر من أجل أخذ آرائهم فيما يتعلق بمدى كفاية وملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ، وذلك من خلال إستمارة إستبيان .

¹ - رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2012

كما اشتمل البحث دراسة حالة عينة من الشركات البترولية (NAFTAL، ENTP، ENSP، ENAFOR) سنة 2010 حيث خلصت الدراسة إلى مايلي :

- إجماع مهني وأكاديمي الحقل المحاسبي في الجزائر على ملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات عالية الجودة .
- تباين وعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي للشركات البترولية على الإلتزام بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، وكذا عدم قدرته على توفير الإجراءات المحققة للخصائص النوعية .
- ضرورة الإسراع في تحسين متغيرات البيئة المحاسبية في الجزائر وخاصة المؤسسات وذلك من أجل إستغلال أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لخدمة مختلف الأطراف ذات الصلة .

2/ دراسة ناصر محمد علي المجهلي (2009)¹: وهدفت الدراسة إلى مايلي :

- دراسة العلاقة بين الخصائص النوعية ومنها الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ، وبين فاعلية التأثير على إتخاذ القرارات .
- دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وإبراز مدى قدرتها في زيادة الملائمة والموثوقية بالنسبة للتقارير المالية المعدة من أجل إتخاذ القرارات .
- إستخراج العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين كفاءة وفاعلية التقارير المالية في التأثير على متخذي القرارات.
- لقد تناول البحث في شقه النظري على المنهج الوصفي أما الجانب الميداني فأعتمد الباحث على شركة(هائل سعيد وشركائه) وذلك من خلال إستمارة إستبيان موجهة للعينة محل الدراسة ، خلصت الدراسة إلى:

- أن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاوضة بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لإختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية تعتمد بشكل أساسي على

¹ - رسالة ماجستير ، غير منشورة بعنوان "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات" ، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2008/2009.

كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية ، حيث أن جودة المخرجات المحاسبية تعتمد على جودة المدخلات .

■ أهمية التقارير المالية الأساسية لا تفي بالإحتياجات المتزايدة ، الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في إتخاذ القرارات الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات والجهات المهنية والحكومية في العديد من الدول إلى إلزام الشركات التجارية بضرورة إعداد التقارير المالية إضافة إلى جانب تلك التقارير المالية الأساسية .

■ أن التنوع المتعدد الإستخدام للتقارير المالية ، أصبح يشكل مجتمعا واسع الطلب على المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي يضيف عبأ من المسؤولية الإجتماعية والمهنية بالتدخل السريع لتحديد ومعالجة طرق إعداد عرض التقارير المالية التي توفر أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حتى تتمكن من خدمة أكبر شريحة من مستخدمي التقارير المالية الملائمة لتلبية إحتياجات مختلف الأطراف وإتخاذ القرارات.

3- دراسة أحلام عباس¹ (3013): تضمنت هذه الدراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وهذا من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها ، وتأثير الخصائص الثانوية ومكوناتها.

كما تم إختيار عينة من المسيرين الماليين ومدفقي الحسابات ، ولتحقيق هذه الدراسة صمم إستبيان للمعالجة ، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ليس هناك حرص من قبل المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

- هناك تأثيرا عاليا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ، كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية .

- كما توصل الباحث إلى أن خاصية الإفادة ، القابلية للفهم ، الملائمة ، الموثوقية ، الثبات ، القابلية للمقارنة لديهم دور فعال في زيادة جودة التقارير المالية .

¹ - رسالة ماستر غير منشورة بعنوان "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية". تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر .

- كما توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في التقارير المالية.

4/ دراسة فاتح سردوك¹ (2004): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ، وهذا من خلال توفير معلومات صادقة وموثوق فيها لتحقيق غاية البحث التي قام الطالب بطرح الإطار النظري لمراجعة الحسابات كفصل أول ، وحاول فيه طرح عرض التطور التاريخي للمراجعة ومختلف الجوانب النظرية ، أما الفصل الثاني فتناول فيه المحاسبة كنظام للمعلومات ، وعلاقة مخرجاتها بالمراجعة الخارجية ودورها في إضفاء المصداقية عليها ، أما الفصل الثالث فتناول فيه دراسة ميدانية من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) وهذا بإستعمال إستمارة إستبيان موجهة إلى عمال الشركة بهدف مدى تعبير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للواقع الفعلي بتأثير من المراجعة الخارجية للحسابات ، وخلص البحث إلى النتائج التالية :

■ تلعب المراجعة الخارجية للحسابات دورا كبيرا في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية من خلال جعلها تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسة .

■ إن إعتداد تنظيم جيد ومحكم والإشراف على المساعدين في مكتب المراجعة يضمن فعالية أعمال المراجعة والتطبيق السليم والصحيح لمختلف إجراءاتها وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها في بعث ثقة فيما تعبر عنه المعلومات المحاسبية لمختلف الجهات المستفيدة منها .

وكانت التوصيات من الباحث :

✓ السعي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية وتكييفه مع متطلبات الإطار الجديد للتسيير للحصول على معلومات محاسبية فعالة ، وهذا من خلال الإستفادة الكاملة من مجمل خدمات المراجعة الخارجية ، وإعتداد المراجعة الداخلية لكي يتم توفير متطلبات المرحلة الحالية من معلومات فعالة ومناسبة ، من حيث الوقت والتكلفة لإتخاذ مختلف القرارات التصحيحية.

✓ تفعيل دور المصف الوطني للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات ، والخبراء المحاسبين كالهيئة المشرفة على الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات والإطار النظري لها بحيث يتم إعتداد التصحيحات والتعديلات في المجال المحاسبي على أساس الإحتياجات من المعلومات ومتطلبات

¹ - رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان : "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر.

تجاوب المؤسسات مع مرحلة التسيير الجديدة ، وليس على أساس نقل التجارب ، التعديلات التي يخضع لها المجال المحاسبي ومجال المراجعة بصفة خاصة .

5/دراسة محمد حامد مجيد السامرائي "2016¹: هدفت الدراسة إلى :

■ بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2016 ، والبالغ عددها (6) شركات ، أما عينة الدراسة فقد إشتملت على المدراء الماليين والمحاسبين ، وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمنفعيين الداخليين العاملين في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم (61) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى إستخدام كل من تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار من أجل إختيار فرضيات الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

✓ وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في شركات الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة (0.05) $(a \leq)$

✓ ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في شركات الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة (0.05) $(a \leq)$

✓ ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في شركات الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة $(a \leq 0.05)$.

¹ -رسالة ماجستير , غير منشورة بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية " قسم المحاسبة , كلية الأعمال الشرق الأوسط .الأردن

✓ وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة (0.05 ≤ a).

وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة إلى تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دورا هاما في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والإشراف على نتائج الأعمال.

6/ دراسة محمد الهادي أحمد محمد (2006)¹: وهي عبارة عن دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي هدفت إلى إختيار مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي والبالغ عددها (7) مصارف تجارية ، قياسا بما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي وأجرى بحثا شاملا لتلك المصارف لتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة ، ولإختيار تلك الخصائص استخدام مجموعة من المقاييس بلغ عددها (21) مقياس لكل مقياس خمسة اجابات يمكن من خلالها إختيار مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بالسوق ، وخلصت الدراسة إلى عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي .

7/ دراسة (حامدي علي)² : هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، حيث تضمنت الدراسة جانبين نظري وتطبيقي ، تناول الجانب الأول مفاهيم عامة تتعلق بصنع القرار ، وجودة المعلومات المحاسبية إضافة إلى علاقة هذه الاخيرة بصنع القرار ، أما الثاني تناول التعرف بالعينة (الوحدة) محل الدراسة وعن نظامها للمعلومات المحاسبية

كما تم الإعتماد على إستبيان لخدمة أهداف الدراسة ووزع على جميع إطارات وعمال الوحدة وبعدها عولجت البيانات ، وتم التوصل إلى النتائج التالية :

¹ - رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان " إختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة "تخصص محاسبة جامعة طرابلس، ليبيا

² - رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية "

- توحيد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسة الإقتصادية .
- يوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية
- 8 / دراسة مصطفى يوسف سبسي (2011)¹ وهي عبارة عن دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص، وقد هدفت الدراسة إلى مايلي :
- 1- بيان أهمية المعلومات المستقبلية والتقنيات المستخدمة في إستنباط معلومات مالية مستقبلية تتمتع بذكر كاف من الدقة والموضوعية .
- 2- بيان متطلبات أهمية إعداد القوائم المالية المستقبلية ، ومسؤولية من يقوم بإعدادها ، كيفية الإفصاح عنها .
- 3- بيان ماهية إتخاذ القرارات وأنماطه ونوعية القرارات المتعلقة بالوحدة الإقتصادية التي تعتمد على المعلومات المالية المستقبلية .
- 4- العمل على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية المستقبلية من خلال الملائمة وكفاءة وسرعة هذه التقارير في عرض المعلومات التي يحتاجونها .
- 5- بيان دور الإفصاح عن المعلومات المالية والمستقبلية سواء حيث محتواه أو طبيعته أو الفترة التي يغطيها في إتخاذ القرارات في السوق المالي .
- التعرف على مدى إدراك المجتمع الإستثماري في السوق المالي لأهمية المعلومات المالية المستقبلية ودورها في إتخاذ القرارات ، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النقاط التالية :
- ضرورة قيام الشركات المساهمة السورية وخاصة تلك المدرجة في بورصة الأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية .
- ضرورة إصدار معايير وإرشادات تتعلق بإعداد المعلومات المالية المستقبلية ومخصصا مراجعتها من قبل الهيئات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبية والمراجعة في سوريا لاسيما جمعية المحاسبين القانونيين ومحاسبي المحاسبة والتدقيق .

¹ - رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان " دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات "، تخصص محاسبة ، جامعة حلب ، سوريا .

▪ ضرورة تحديث تعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية بهدف ملائمتها مع متطلبات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المستقبلية .

▪ العمل على إدراج الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح عن قوائمها المالية المستقبلية وذلك لدعم بيئة الأعمال والإستثمار في سوريا من خلال تخفيض المخاطر المتوقعة من المستثمر ، وصنع وجود سوق سوداء للمعلومات وصنع وجود الشائعات .

9/ دراسة (نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد) ¹ 2011: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكين النظام المحاسبي المالي من إنتاج معلومات مالية مميز وذات جودة عالية ، حيث أعتمد الباحثان على إستطلاع آراء المهنيين الباحثين من خلال إستمارة إستبيان ، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

▪ توفر المعلومات المالية على الخصائص المميزة مثل الملائمة والموثوقية يبقى نسبي التحقيق .

▪ من خلال نتائج إستطلاع العينة المدروسة تبقى المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي للمؤسسات ، وذلك لإعتبارها ملائمة لقياس الأداء وذات موثوقية كما أوضحت الدراسة مايلي :

✓ السعي إلى إجراء مزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قواعد حكومة لشركاء في قطاعات أخرى غير مبحوثة ، وفي دول أخرى .

✓ ضرورة زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد قدرتهم على إستيعاب المعلومات بتكاليف أقل مقابل منافع عالية .

10/ دراسة عبد الكريم محمد سلمان النجار ² 2012 : تناول البحث محورين ، المحور الأول محاسبي ويتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، أما المحور الثاني كان تدقيقي، إذ إرتكز على مدى الدور الذي يقع على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر هذه الخصائص .

كما إعتد الباحث إستنادا على المعايير والتدقيقية المحلية والدولية ذات الصلة ، وقواعد السلوك المهني والأخلاقي والمسؤولية القانونية لمراقبي الحسابات .

¹ -مداخلة بالملتقى الوطني للإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ، بعنوان "مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية "

² -اطروحة دكتوراه ، غير منشورة بعنوان " مدى دور مراقبي الحسابات في التحقيق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية "، تخصص محاسبة قانونية، جامعة بغداد ، العراق 2012

وقد شمل عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- على مراقبي الحسابات الإلتزام بالتحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، والقرارت الاقتصادية التي يتم إتخاذها من قبلهم .
- إيجاد حلقة الوصل المفقودة بين العمل المحاسبي والعمل التدقيقي فيما يخص بالتحديد عملية التحقيق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1/ دراسة " Financial Accouting Standard Board " (1980) ¹: تأسس مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 1973 ، ويمثل هذا المجلس جهة مستقلة تخول لها مسؤولية تطوير مبادئ المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولقد حقق مجلس معايير المحاسبة الدولية نشاطا علميا وإنتاجا مميزا بالنسبة للإطار المفاهيمي للمحاسبة بحيث كثفت جهوده بإصدار سبع دراسات تم تقديمها في شكل بيانات ، ولعل من أبرزها وأهمها البيان رقم 02 سنة 1980 بعنوان **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، حيث أوضح فيه أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون مفيدة ، وقد إعتد في تحديدها على ثلاث إعتبارات ، والتي يمكن من خلالها يمكن التمييز بين المعلومات المالية العالية الجودة (الأكثر منفعة) وبين المعلومات الأقل شأن ، بالنسبة لإتخاذ القرارت حيث أشتمل على خصائص أساسية للمعلومة المحاسبية والمتمثلة في الملائمة والموثوقية وكل منهما تنقسم إلى خصائص فرعية ، كما تطرق إلى القيود النوعية ، كما أوضح الأهمية النسبية كمحدد للمعلومات المحاسبية .

2/ دراسة JanicEA.Louftus (2003) ² بعنوان "الإطار المفاهيمي والمعايير المحاسبية": لقد توصل الباحث إلى أن المعلومات المحاسبية التي تتسجم مع مفهومي الملائمة والموثوقية من الضروري تضمينها في التقارير المالية ذات الغرض العام حسب أهميتها النسبية حتى يمكن لتلك التقارير أن تخدم الأغراض العامة . ولتطبيق هذه المفاهيم فإن معدي المعايير المحاسبية ربما يحتاجون إلى الموازنة بين

1-اسماعيل خليل ,وريان نعم مقال بعنوان"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"جامعة الإسراء ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 30,سنة 2012,ص287.

² نفس المرجع

الملائمة والموثوقية في قضايا معينة ، وفي بعض الحالات يجب تضمين كلا المفهومين الملائمة والموثوقية معا في المعلومات المحاسبية كما هو الحال عند إستخدام القيمة العادلة للإستثمارات في تقييم الأسهم المسجلة في البورصة ، بينما في قضايا محاسبية أخرى فإن الخيار قد يكون لصالح الملائمة على حساب الموثوقية ، إلا أنه في بعض الأحيان ، فإن درجة عالية من الموثوقية في المعلومات قد تكون أقل ملائمة للمستخدمين كما هو الحال في الموجودات غير القابلة للإطفاء ، أو تكاليف الإستكشاف والتطوير التي ليس لها تأثير في قيمة إحتياطات المعادن ، ولكن يتم الإبلاغ عنها .

ولقد أظهرت البحث أن هناك بعض التعارض بين المعايير المحاسبية في إستراليا والإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية ، إلا أن ذلك لايعني أن واضعي المعايير قد تجاهلوا الإطار كمرشد لهم في مناقشة بعض القضايا المحاسبية ، والضغطات التي تمارس عليهم للتنسيق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية . وقد خلص بالتوصية بضرورة تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة ، لكي يكون أكثر فائدة لمعدي المعايير المحلية ، وكذلك يكون مرشدا للممارسين الذين يفتشوا عن حلول عملية ناجحة لمشاكل الإبلاغ المالي التي يواجهونها .

3/ دراسة johnson (2005) بعنوان "الملائمة والموثوقية"¹: لقد أوضح الباحث بأن هدف FASB عند وضعه للمعايير كان لتعزيز الفائدة من المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ، والقوائم المالية للشركات لكل المستثمرين والدائنين ، وقد إعتبر FASB ، أن الخصائص الواردة في البيان رقم 02 وافية لتحقيق هذا الغرض.

وقد أوضح هذا البيان بأن الخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملائمة والوثوقية . فلكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تتوفر فيها الخصائص النوعية بدرجات مختلفة ، ويتطلب المفاضلة بين هاتين الخاصيتين للوصول إلى قرارات بشأن موضوع وضع المعايير المحاسبية .

إن بعض المهتمين بهذه القضية إعتقدوا أن الموثوقية ينبغي أن تكون الصفة الغالبة ، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك ، ولقد إستعرض البحث جميع المسائل التي تخص هذا الموضوع ، وخلص إلى أن مجلس المعايير قد تطلب إستخدام أوسع لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية لأنه أدرك بأنها أكثر ملائمة للمستخدمين والدائنين من التكلفة التاريخية ، ومعايير مثل هذه تعكس بشكل أفضل تقدير الوضع المالي للشركات التي يتم الإبلاغ عنها ، وكذلك تسهل بشكل أفضل تقدير أدائها الماضي وتوقعات أدائها

¹ - نفس المرجع السابق ص 288.

المستقبلي ، وبهذا الخصوص فإن مجلس المحاسبة لم يقبل وجهة النظر القائلة بأن الموثوقية يجب إعطائها وزن أكبر من الملائمة لأغراض القياس في القوائم المالية .

وكذلك فإن المجلس كان منتبها إلى أن الموثوقية مترابطة مع مقاييس القيمة العادلة وخصيصا عندما يقل احتمال ملاحظة تلك المقاييس في أسواق فعالة ، لذلك يجب وضع موثوقية أكبر لتقديرات تلك المقاييس .

ومع ذلك فإن المجلس قد لاحظ بأن القوائم المالية المعدة في هذه الأيام مليئة بتقديرات مبالغ نقدية تظهر وكأنها تحمل بشكل كافي خاصية الموثوقية ، فالقياس الفعلي لبعض الموجودات والمطلوبات يرتكز على أسس تقديرية مثل تحصيل المدنيين ، أو بيع المخزون ، كتقدير العمر الانتاجي للموجودات ومقدار توقعات التدفق النقدي المستقبلي من المستثمرين أو احتمال الخسارة في دعوى قضائية بيئية .

وبالرغم من أن بعض المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية يرون بأن هذه المقاييس أكثر دقة من مقاييس القيمة العادلة ، إلا أن البعض الآخر ، ربما لايتفق معهم في ذلك ، وعلى كل حال ففي الإطار المفاهيمي فإن الموثوقية تعبر عن الصدق في التعبير والقابلية على التحقق ، بصورة غير دقيقة ، وأكثر من ذلك فإن المقاييس المستخدمة في يومنا هذا في بعض القوائم المالية ليس أكثر، وربما يمكن أن تكون أقل تمثيلا بصورة صادقة عن الظاهرة الإقتصادية المعروضة من مقياس القيمة العادلة فضلا عن ذلك فإن بعض المقاييس ليست قابلة للتحقق دائما ، كما قد يعتقد البعض لأن بعض هذه المقاييس يمكن التحقق منها بصورة غير مباشرة ، وليست بصورة مباشرة.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة المالية والدراسات السابقة :

أولا : أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة : من خلال التمعن في الدراسات السابقة نلاحظ أن جل الدراسات تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنها من تطرقت إلى جودة التقارير المالية من زاوية أخرى ، وأعتمدت جميعا على المنهج التحليلي من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عينة الدراسة .

ثانيا : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة : تهتم الدراسة الحالية بتفعيل جودة التقارير المالية من خلال خاصيتي الملائمة والموثوقية والدور الذي تؤديه من تلك الخصائص النوعية، ذلك من خلال تقصي وجهات نظر عينة من أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي ، أما الدراسات السابقة فقد كانت مخالفة لدراستنا فيما يلي :

1- دراسة خمقاني بدر الزمان : إشتملت دراسة خمقاني على مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية حيث تم التطرق إلى جميع الخصائص النوعية ومدى توفيرها في عينة عن الشركات البترولية حيث كانت الدراسة معمقة في الموضوع ، بينما إشتملت دراستنا على دور خاصيتي الملائمة والموثوقية كونها خاصيتين أساسيتين في تفعيل جودة التقارير المالية ، كما تضمنت دراسة خمقاني دراسة حالة لعينة من الشركات البترولية ، وذلك من خلال تقييم نظام معلوماتها المحاسبي ومدى إلتزامه بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي حيث شملت الدراسة أربع شركات ENTP، ENSP، ENAFOR،NAFTAL لسنة 2010.

2- دراسة(ناصر محمد علي المجهلي): تختلف الدراسة عن دراسة المجهلي حيث أن الأخير إعتد على دراسة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والعلاقة بين كفاءة وفاعلية التقارير المالية في التأثير على متخذي القرار ، كما إرتكزت الدراسة على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية ، بينما دراستنا إعتمدت على تفعيل جودة التقارير المالية من زاوية الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، كما إختلفت في عينة الدراسة .

3- دراسة (أحلام عباس): تختلف دراستنا عن دراسة أحلام عباس كون أن هذه الأخيرة تضمنت جميع الخصائص النوعية وأثرها في جودة التقارير المالية ، بينما دراستنا أكتفت بخاصيتين رئيسيتين هما الملائمة والموثوقية .

إعتمدت على تفعيل جودة التقارير المالية .

4- دراسة (فاتح سردوك): تختلف دراسة سردوك ، حيث أن الأخيرة هدفت إلى تكريس دور المراجعة الخارجية للحسابات وما توفره من توفير معلومات صادقة وموثوق فيها ، بينما هدفت دراستنا إلى مدى دور الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وأثرها على تفعيل جودة التقارير المالية ، كما أختلفت في العينة المدروسة.

5- دراسة(محمد حامد مجيد السمرائي) : تختلف دراستنا عن هذه دراسة السمرائي ، كون هذه الدراسة تناولت جودة التقارير المالية من منظور رقابي يتمثل في الرقابة الداخلية ، المتمثلة في جانب الرقابة ، كما أختلفت في العينة المدروسة ، أما الدراسة الحالية تناولت جودة التقارير المالية من منظور الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية.

6- دراسة (محمد الهادي أحمد محمد) : تختلف الدراسة الحالية عن هاته الدراسة في أن هذه الأخيرة تناولت إختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية المنشورة بواسطة إختبار مستوى الخصائص النوعية ، كما إختلفت في عينة الدراسة ، حيث تمثلت في مجموعة مصارف تجارية بالسوق الليبي ، بينما تناولت دراستنا دور خاصيتي الملائمة والموثوقية من وجهة نظر أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي في تفعيل جودة التقارير المالية .

7- دراسة (حامدي علي): تختلف دراستنا عن دراسة حامدي حيث أن هذه الدراسة تناولت معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية وتأثيره على صناعة القرار في المؤسسات الجزائرية ، كما كانت دراسة تطبيقية لوحدة إقتصادية كعينة للمؤسسات الجزائرية ، بينما أشتملت دراستنا على أثر ودور خاصيتي الملائمة والموثوقية وما يترتب عن ذلك من جودة لتقارير المالية ، كما كانت عينة بحثنا أكاديمية ومهنية دراسة (مصطفى يوسف سبسي) : تتباين دراستنا عن دراسة سبسي ، حيث أن هذه الأخيرة تناولت دور المعلومات المستقبلية للشركات وأثرها الكبير في إتخاذ القرارات ، كما إختلفت في عينة الدراسة كون هاته الدراسة شملت عينة من شركات القطاع الخاص ، بينما تناولت دراستنا وجهة نظر أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي فيما يتعلق بالتقارير المالية من خلال خاصيتي الملائمة والموثوقية .

8- دراسة (نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد): تختلف دراستنا عن دراسة نمر وصديقي ، كون أن هاته الأخيرة تناولت جودة المعلومات المحاسبية من منظور إنعكاس الإصلاح المحاسبي بينما تناولت دراستنا أثر خاصيتي الملائمة والموثوقية وما يترتب عليه من تأثير إيجابي للتقارير المالية .

9- دراسة عبد الكريم محمد سلمان البخار: تختلف الدراسة الحالية عن دراسة البخار في أن الأخيرة تناولت موضوع الخصائص النوعية من منظور مراقبي الحسابات ومدى سعيهم في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وفق إطار مهني وأخلاقي ، كما أختلفت في عينة الدراسة التي شملت سوق الأوراق المالية ، بينما دراستنا تناولت تقييم دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة القوائم المالية من منظور أكاديمي ومهني .

10- دراسة "Financial Accouting Standard Board" (1980) : يمكن القول أن دراستنا وجميع الدراسات السابقة ممتدة من هذا البحث لأنه إنتاجا للإطار المفاهيمي للمحاسبة ، حيث أوضح جميع الخصائص النوعية في البيان رقم 02 سنة 1980 وهو بحث خلق نشاطا علميا وفكريا وهو كمرجع

للباحثين في الإطار المفاهيمي للمحاسبة ، أما دراستنا فهي جزء منه متعلق بخاصيتي الملائمة والموثوقية ومدى الدور اللذان تلعبانه في تفعيل جودة التقارير المالية من خلال أخذ آراء عينة من الباحثين والمهنيين

11- دراسة JanicEA.Louftus (2003) : تختلف دراستنا عن هاته الدراسة في أن الأخيرة تناولت خاصيتين الملائمة والموثوقية من خلال تضمين التقارير المالية ذات الغرض العام حسب أهميتهم النسبية ، وذلك لتمكينها من خدمة الغرض العام ، وكيفية الموازنة بين الملائمة والموثوقية في بعض الأحيان ، بينما تطرقت دراستنا إلى مدى تفعيل جودة التقارير المالية من خلال خاصيتين الملائمة والموثوقية .

12- دراسة johnson (2005): إهتمت دراسة johnson بعملية التفاضل بين الملائمة والموثوقية وفلسفة كل طرف في عملية المفاضلة وهو إشارة إلى فلسفة القيمة التاريخية والقيمة العادلة حيث إستعرض الباحث جميع المسائل التي أحاطت بالبحث ، بينما إهتمت دراستنا بجودة التقارير المالية من خلال خاصيتي الملائمة والموثوقية .

خلاصة الفصل

من خلال التطرق إلى الإطار النظري لخاصيتي الملاءمة والموثوقية و اللتين تعتبران السمتين الأساسيتين للمعلومة المحاسبية ، نجد أن كل خاصية من هاتين الخاصيتين لها خصائص فرعية تتميز بها من أجل إتخاذ قرارات مناسبة ، وكذلك توجد علاقة بين هاتين الخاصيتين ، حيث أنه كلما زادت الملاءمة أو الموثوقية زادت جودة التقارير المالية ، ومن ثم يمكن الإعتماد عليهما من أجل إتخاذ قرارات و أحكام مناسبة ، حيث توصلت الى النتائج التالية :

- ✓ أن جودة التقارير المالية متعلقة بمصادقية المعلومات التي تتضمنها ، حيث تعتبر المعلومة المحاسبية الملائمة والموثوقة ذات مكانة أساسية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية وأصحاب إتخاذ القرارات.
- ✓ من خلال الدراسات السابقة نجد أن هناك تنوع للدراسات التي تناولت موضوع الخصائص النوعية وخاصة الملاءمة والموثوقية ، كونها خصائص أساسية ، وهذا ما يدل على أن المؤسسات الإقتصادية تهتم بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية .
- ✓ من خلال الدراسة نجد أن هناك إختلاف للدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية ، وأن جودة التقارير المالية مبنية على جودة المعلومة المحاسبية من حيث مدخلاتها.
- ✓ تساهم أخلاقيات المهنة لمستخدمي القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية ، حيث أن أخلاقيات المهنة تزيد بدرجة كبيرة من العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد التطرق الى الادبيات النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية وجودة التقارير المالية , وعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع, نتطرق في هذا الفصل الى اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال مناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة ومناقشتها وتحليلها , حيث احتوى الفصل على مبحثين , المبحث الاول تناول الاطار العام للدراسة الميدانية ووصفا للطريقة والادوات المستخدمة , والمبحث الثاني فقد تم من خلاله الى التعرض الى نتائج الدراسة , واختبار الفرضيات ومناقشتها وتفسير النتائج والبيانات المتحصل عليها , وذلك باستخدام جملة من طرق التحليل.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل تبعا الى ما يلي:

- المبحث الاول: الطريقة والادوات المستخدمة

◀ المطلب الاول: الطريقة المستخدمة

◀ المطلب الثاني: الادوات المستخدمة

- المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة

◀ المطلب الاول :النتائج

◀ المطلب الثاني : المناقشة

المبحث الأول : الطريقة والإدوات المستخدمة:

نستعرض في هذا المبحث الطريقة والإدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة ذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة :

يتناول هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها ، وكذا أسلوب ومصدر جمع البيانات .

الفرع الأول : منهج الدراسة

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري معتمدا على الدراسات المختلفة في موضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ويضيف المنهج التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الإستبيان الموزع على العينة محل الدراسة كجانب من الدراسة التطبيقية ، من أجل معرفة وجهة نظر الفئتين الأكاديمية والمهنية لموضوع الملائمة والموثوقية ومدى قدرتهما على تفعيل جودة التقارير المالية ، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ثم إخضاعها للتحليل الإحصائي .

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

أولا : مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من فئتين (أكاديميين ومهنيين) في ولاية ورقلة، حيث شملت الفئة الأولى الأكاديميين الذين لهم باع في المجال الأكاديمي والإحاطة النظرية بجوانب الموضوع محل الدراسة . لذلك كان من الأجدر معرفة رأيهم في دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية أما الفئة الثانية فقد إحتوت على المهنيين المحاسبين الذين لهم صلة مباشرة بمهنة المحاسبة سواء كانوا محاسبين مؤسسات إقتصادية ، أو محاسبين خاصين أو محافظي حسابات ، لأنهم يدركون بشكل عملي مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومات على جودة التقارير المالية ، وعليه كان من الضروري أن نعرف موقعهم من الموضوع .

ثانيا : حدود الدراسة : تمثلت حدود الدراسة في الحدود الزمانية والمكانية على التوالي :

◀ **الحدود المكانية :** تناولت هذه الدراسة الميدانية تقييم خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل

جودة التقارير المالية في البيئة الجزائرية ممثلة في ولاية ورقلة .

◀ الحدود الزمانية : طبقت الدراسة الحالية على عينة الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي خلال حوالي شهرين إبتداء من شهر مارس 2018 .

ثالثا : عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من جميع مفردات الدراسة ، وإشتملت على مايلي :

❖ الفئة الأولى :

- الأساتذة الجامعيين المدرسين بجامعة ورقلة .
- طلبة ماجستير والدكتوراه الذين لهم علاقة بالموضوع محل الدراسة .
- الأساتذة ذوي الاختصاصات القريبة من المحاسبة .

وقد شملت 55 أكاديميين

❖ الفئة الثانية :

إشتملت هذه المجموعة على المهنيين من محاسبي بعض الشركات الإقتصادية ، وكذا المحاسبين الخواص ومحافظي الحسابات ومحاسبي بعض الشركات الإقتصادية في ورقلة ، وقد احتوت على 45 مهني والجدول الآتي يوضح الإطار العام لمجتمع الدراسة ، وكذلك مجموع الإستيبيانات الموزعة

الجدول 2- 1: الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة

الموزعة		الإستبانة مجتمع الدراسة
النسبة	العدد	
55%	55	الأكاديميين
45%	45	المهنيين
100%	100	المجموع

بينما الجدول رقم (2-2) فهو يبين فئات عينة الدراسة من خلال مجموع الإستيبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة لعملية التحليل الإحصائي ، والنسب المئوية من إجمالي عدد الإستيبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة .

الجدول 2-2: مجموع الإستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

الصافي المستخدم	المستبعدة		المستردة		الموزعة		الإستبانة عينة الدراسة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
35	20%	20	35%	35	55%	55	الأكاديميين
25	20%	20	25%	25	45%	45	المهنيين
60	40%	40	60%	60	100%	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن عدد الإستبيانات الموزعة على الأكاديميين بلغت 55 وتم إسترجاع منها 35 إستبانة واستبعدت 20 استبانة أي نسبة 35 % من إجمالي الإستبيانات الموزعة على الأكاديميين وهي نسبة مقبولة.

أن الإستبيانات الموزعة على المهنيين بلغت 45 إستبانة حيث تم إسترجاع 25 إستبانة منها، 20 استبانة مستبعدة، أي بنسبة 25 % من إجمالي الإستبيانات الموزعة على المهنيين ، وهي نسبة مقبولة.

من خلال الجدول اعلاه نجد ان عينة الدراسة بلغت 60 بين اكاديميين ومهنيين وهي مناسبة للتحليل الاحصائي.

المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة :

يحيل هذا العنصر خصائص أفراد العينة حيث يمثل (التخصص ، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية ,المهنة) والجدول التالية تبين النتائج الوصفية لخصائص وسمات أفراد العينة .

أ - التخصص

الجدول 2- 3: توزيع أفراد العينة حسب التخصص <table> <tr> <th>التخصص</th> <th>التكرار</th> <th>النسبة المئوية %</th> </tr> <tr> <td>محاسبة</td> <td>35</td> <td>58.3%</td> </tr> <tr> <td>جباية</td> <td>1</td> <td>1.17%</td> </tr> <tr> <td>مالية</td> <td>15</td> <td>25%</td> </tr> <tr> <td>اخرى</td> <td>9</td> <td>15%</td> </tr> <tr> <td>المجموع</td> <td>60</td> <td>100%</td> </tr> </table>	التخصص	التكرار	النسبة المئوية %	محاسبة	35	58.3%	جباية	1	1.17%	مالية	15	25%	اخرى	9	15%	المجموع	60	100%	الشكل 2- 1: توزيع أفراد العينة حسب التخصص
التخصص	التكرار	النسبة المئوية %																	
محاسبة	35	58.3%																	
جباية	1	1.17%																	
مالية	15	25%																	
اخرى	9	15%																	
المجموع	60	100%																	

المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام spss بالإعتماد على الملحق رقم 1

من خلال الجدول أعلاه رقم (2-3) والشكل (2-1) التخصص بلغ 58.3 % بالنسبة لتخصص المحاسبة. وهي الفئة الأكبر تكرارا في عينة الدراسة ، وهي النسبة الأعلى في هذه العينة ثم يليها تخصص المالية بنسبة قدرها 25%، ثم التخصصات الاخرى بنسبة 15% ، ثم تخصص الجباية بنسبة 1.17%

ب - المؤهل العلمي : توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول 2- 4: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل	الشكل 2- 2: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل																					
<table> <tr> <th>المؤهل العلمي</th> <th>التكرار</th> <th>النسبة %</th> </tr> <tr> <td>جامعي</td> <td>12</td> <td>20%</td> </tr> <tr> <td>ليسانس</td> <td>15</td> <td>25%</td> </tr> <tr> <td>ماستر</td> <td>4</td> <td>6.7%</td> </tr> <tr> <td>ماجستير</td> <td>7</td> <td>11.7%</td> </tr> <tr> <td>دكتوراه</td> <td>22</td> <td>36.7%</td> </tr> <tr> <td>المجموع</td> <td>60</td> <td>100%</td> </tr> </table>	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	جامعي	12	20%	ليسانس	15	25%	ماستر	4	6.7%	ماجستير	7	11.7%	دكتوراه	22	36.7%	المجموع	60	100%	المؤهل العلمي دكتوراه ماجستير ماستر ليسانس جامعي
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %																				
جامعي	12	20%																				
ليسانس	15	25%																				
ماستر	4	6.7%																				
ماجستير	7	11.7%																				
دكتوراه	22	36.7%																				
المجموع	60	100%																				

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج spss والإعتماد على الملحق رقم (2)

نلاحظ أن حاملي شهادة دكتوراه بلغ نسبة 36.7%، ثم ليسانس بنسبة 25%، ثم الجامعيين بنسبة 20%، ثم المتحصلين على شهادة المجستير بنسبة 11.7%، ثم الحائزين على شهادة الماستر بنسبة 6.73% في جودة البحث لأن الفئة على دراية بموضوع المحاسبة .

ج _ الخبرة المهنية : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول 2- 5 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	الشكل 2- 3 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة																		
<table><tr><th>الخبرة المهنية</th><th>التكرار</th><th>النسبة %</th></tr><tr><td>أقل من 5 سنوات</td><td>8</td><td>13.3 %</td></tr><tr><td>من 5 إلى 10</td><td>19</td><td>31.7 %</td></tr><tr><td>10 من 15 سنة</td><td>19</td><td>31.7 %</td></tr><tr><td>أكثر من 15 سنة</td><td>14</td><td>23.3 %</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>60</td><td>100 %</td></tr></table>	الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %	أقل من 5 سنوات	8	13.3 %	من 5 إلى 10	19	31.7 %	10 من 15 سنة	19	31.7 %	أكثر من 15 سنة	14	23.3 %	المجموع	60	100 %	الخبرة المهنية أقل من 5 سنوات 13.3% من 5 إلى 10 31.7% 10 من 15 سنة 31.7% أكثر من 15 سنة 23.3%
الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %																	
أقل من 5 سنوات	8	13.3 %																	
من 5 إلى 10	19	31.7 %																	
10 من 15 سنة	19	31.7 %																	
أكثر من 15 سنة	14	23.3 %																	
المجموع	60	100 %																	

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج spss والإعتماد على الملحق رقم (2)

يتضح من خلال الجدول 2-5 والشكل 2-3 أن أفراد العينة معظمهم لهم خبرة مهنية، حيث بلغت نسبة افراد العينة الذين لهم خبرة مهنية من (05 الى 10 سنوات) نسبة 31.7 % والذين لهم خبرة مهنية من (10 الى 15 سنة) نسبة 31.7 % كذلك، بينما بلغت نسبة الذين لهم خبرة مهنية أكثر من 15 سنة 23.3%، كما بلغت نسبة الذين لهم خبرة مهنية اقل من 05 سنوات 13.3%.

حيث يتضح لنا ان افراد العينة لهم خبرة مهنية حسنة مما يساهم في مصداقية العينة.

د- المهنة: توزيع العينة المدروسة حسب متغير المهنة

الجدول 2- 6 توزيع أفراد العينة حسب المهنة	الشكل 2- 4 توزيع أفراد العينة حسب المهنة												
<table><tr><th>المهنة</th><th>التكرار</th><th>النسبة %</th></tr><tr><td>أكاديمي</td><td>35</td><td>58.3%</td></tr><tr><td>مهني</td><td>25</td><td>41.7%</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>60</td><td>100%</td></tr></table>	المهنة	التكرار	النسبة %	أكاديمي	35	58.3%	مهني	25	41.7%	المجموع	60	100%	المهنة أكاديمي 58.3% مهني 41.7%
المهنة	التكرار	النسبة %											
أكاديمي	35	58.3%											
مهني	25	41.7%											
المجموع	60	100%											

المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج spss والإعتماد على الملحق رقم (2)

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين بنسبة 58.3% ثم من المهنيين بنسبة 41.7%.

الفرع الثالث : أسلوب ومصادر جمع البيانات

أعتمد الباحث في دراسته ومن أجل تحقيق أهدافها في جمع البيانات والمعلومات التي من شأنها أن تضيء شمولية عن الموضوع على المصادر الأولية والثانوية وكانت كمايلي :

أولاً : المصادر الأولية : لتحقيق أهداف الدراسة وإستكمالها قام الباحث بجمع البيانات بإستخدام أسلوب أداة الإستبيان وذلك إستناداً على الجانب النظري للدراسة ، حيث تم توجيه الإستبيان إلى مجتمع الدراسة من أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي ، كما كانت لقاءات شخصية مع بعض المهنيين في مؤسساتهم وحاولنا التطرق إلى الموضوع محل الدراسة والإستفادة منهم في بعض الملاحظات والتوجيهات ، حيث تم تحليل الإستبيان بإستخدام برنامج spss الإحصائي وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة والأساليب الرياضية ، بالإضافة إلى برنامج EXEL نسخة 2007 من أجل الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ثانياً : المصادر القانونية : تم الإعتماد على جملة من المصادر في إعداد الجوانب النظرية للدراسة ، والذي تم الإعتماد عليه لإعداد الجانب التطبيقي ، إذ أعتمد الباحث على مكتبة العلوم التجارية بجامعة ورقلة وذلك للإطلاع ومراقبة الدراسات السابقة وتحت الإستفادة من المصادر الآتية :

- الكتب العلمية والمنهجية في مجال المحاسبة .
- المجلات والدوريات المتخصصة في علم المحاسبة .
- الملتقيات الدولية وما عرض منها من كتابات حول الموضوع .
- الرسائل العلمية (ماجستير ، دكتوراه) التي تبحث عن الموضوع .
- الأنترنت والمواقع الإلكترونية .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة

نتطرق في هذا المبحث إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية تحليل وإختيار الفرضيات ، والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة بدءاً بعرض أداة الدراسة ومعرفة مدى صدقها وثباتها ، ثم إلى البرامج و الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات .

الفرع الأول : أداة الدراسة

تمثلت في تجميع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية ، من خلال تصميم إستبيان مصممة بشكل منظم وسهل بما يتلاءم مع أهداف وفروض الدراسة ، وللتعرف على مدى دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية في البيئة الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث قام الباحث بإستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة على مقياس "ليكرت " ذو المستويات الثلاثة حسب الجدول الاتي :

الجدول 2- 7: لمقياس ليكرت ذو ثلاث مستويات

مقياس أداة الدراسة ودرجات كل مقياس		
غير موافق	محايد	موافق

المصدر : من إعداد الباحث

وبعد الدراسة المعمقة للموضوع ، حاولنا أن تكون الإستبانة شاملة لفرضيات الدراسة ، وأن تكون الأسئلة دقيقة وشاملة .

كما تم عرض الإستبيان على المشرف من أجل إختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات. كذلك تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين الذين قامو بإسداء النصح والإرشاد كما تم توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، وكانت الإستبانة كمايلي :

1. أسئلة عامة متعلقة بالبيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة
2. المحور الأول: مدى حرص المؤسسات على توفيرالخصائص النوعية في تقاريرها المالية.
3. المحور الثاني: تأثير خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية
4. المحورالثالث: تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية

الجدول 2- 8: تقسيم فقرات المحاور وأجزاء محاور الإستبانة

أرقام الفقرات	أجزاء المحاور	المحاور
01	تزود التقارير المالية إدارة المؤسسة بجميع الاحتياجات اللازمة لاتخاذ القرار	1. مدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
02	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها	
03	تعتمد المؤسسات على المعلومة المحاسبية اثناء قيامها بانشطتها واعمالها المختلفة من اجل اتخاذ القرار.	2. تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية
04	اعداد بيانات مالية بمعلومات ملائمة يؤدي الى زيادة قدرة المعلومة في اتخاذ القرارات.	
05	ان استخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يزيد من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار.	
06	وصول المعلومة في حينها يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة.	
07	تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تؤدي قدرة لمتحذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.	
08	تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات من خلال التغذية العكسية (القيمة الارتجاعية).	
09	تتضمن المعلومات المالية المفصح عنها جميع اغراض مستخدمي هذه المعلومات.	
10	تساهم معالجة المعطيات للاحداث	

11 12 13 14 15 16	الاقتصادية آليا في تحقيق الملاءمة. تعرض المعلومة المحاسبية بصورة معبرة بصدق عن مختلف الاحداث و الصفقات التي تقوم بها المؤسسة. تكون المعلومة المحاسبية معبرة بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة. يجب ان تتميز التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز والشمولية. تكرس الموثوقية بحيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الادارة واحكامها الذاتية. يتميز محافظ الحسابات الخاص بالمؤسسة بدرجة كبيرة من الكفاءة المهنية. تساهم معالجة المعطيات للاحداث الاقتصادية آليا في تحقيق الموثوقية.	3. تاثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية.
---	--	--

وقد تم توزيع الاستبانة بشكل يسهل عملية إنجاز هذه الدراسة الميدانية حيث تم استغلال اليوم الدراسي الموسوم "تقييم الممارسات المحاسبية في الشركات البترولية الجزائرية في ظل SCF" حيث حضر الكثير من الاكاديميين ومهني الشركات البترولية ومحافظي الحسابات والمحاسبين وكل اطراف الحقل المحاسبي ,حيث سنحت الفرصة بالالتقاء بالأكاديميين والمهنيين وتسليمهم الاستبانة بشكل مباشر, كما تم الاستعانة ببعض الزملاء من اجل توزيع الاستبانة في بعض المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: صدق وتحكيم اداة الدراسة

أولا صدق وتحكيم الدراسة:

من اجل التأكد من صدق فقرات الاستبانة ومدى وضوح الاسئلة لموضوع الدراسة تم الاستعانة ببعض الاساتذة بكلية العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة ,من اجل تحكيم اداة الدراسة حيث

عرضت على ثلاث اساتذة بالقسم ونوقشت وحذف ما يجب حذفه و اضيف ما يجب اضافته حسب مقترحاتهم حيث تم اعدادها للغرض المطلوب. أنظر الملحق رقم 02.

ثانيا: ثبات اداة الدراسة

كخطوة اولية قام الباحث قبل استخراج نتائج هذا الاستبيان من دراسة مدى ثبات عينة الدراسة من خلال اجاباتهم على الفقرات المطروحة , ولقياس مدى ثبات هذه الدراسة, تم استخدام معامل الفا كرونباخ (cronbach Alpha) حيث يعتمد هذا المعامل على قياس مدى ثبات اسئلة الاستبانة.

الجدول 2- 9: يبين نتائج معامل الفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.722	16

نلاحظ من خلال الجدول 2-9 أعلاه أن قيمة معامل الف كرونباخ تساوي 0.722, مما يعني أنه في حالة توزيع الإستبانة من جديد على نفس العينة ونفس الظروف, فإن أكثر من 72% منهم سيعيدون نفس الإجابة , وهذا ما يعبر عن نسبة ثبات جيدة, لمثل هذه الدراسة وهذا ما يعطي أكثر مصداقية لنتائج الدراسة التي يمكن إستنتاجها من هذا الإستبيان .

الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستعملة في معالجة المعطيات:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم الإعتماد على تحليل المعطيات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية الإصدار تسعة عشر (spss v19)

كما تم إستخدام معالج البيانات EXCEL , وجملة من الأساليب الإحصائية التي تتكون من:

أولاً: مقاييس النزعة المركزية: تمثلت في الوسط الحسابي بهدف التعرف الى مدى استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة, بالإضافة الى الإنحراف المعياري للتعرف على مدى إنحراف إستجابات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الدراسة عن متوسطها الحسابي.

ثانيا :الإحصاء الوصفي: تم استخدام الإحصاء الوصفي بهدف وصف آراء وإجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتضمنت التكرارات والنسب المئوية , وكذا التعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة و تحديد استجابات أفرادها إتجاه فقرات المحاور الرئيسية للإستبانة.

المبحث الثاني : عرض النتائج والمناقشة

المطلب الأول : عرض النتائج

نستعرض في هذا الجانب نتائج الدراسة والتي سنحاول الاجابة على إشكالية الدور الذي تلعبه خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية , ومن أجل ذلك طرح 16 فقرة في الإستبيان تقيس كل واحدة منها جانب معين من الاشكالية مقسمة على ثلاث محاور , حيث تتم الإجابة بإعطاء درجة موافقة من بين ثلاث مستويات (غير موافق , محايد , موافق) , حيث قام الباحث بإعطاء (1 , 2 , 3) للمستويات الثلاثة على التوالي بحيث كل ما كانت درجة الموافقة أكبر في العينة على العبارة , يعني أن هناك ملائمة , حسب رأي المستجوبين في ذلك الجانب .

و لتلخيص " دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية" في كل فقرة او في كل محور , يمكن الإعتماد على متوسط إجابات المستجوبين في هذه الفقرات المتعلقة بالمحاور , بحيث كل ما كان المتوسط الحسابي أكبر كل ما يعني درجة موافقة اكثر على تلك الفقرة, ومنه درجة ملائمة أعلى. ومن اجل تبيان الإتجاه العام لإجابات العينة في كل فقرة , أو في كل محور نستعمل سلم ليكرت الثلاثي وهذا حسب المتوسط الحسابي للإجابات .

الجدول 2- 10: سلم ليكرت الثلاثي

المتوسط الحسابي	الإتجاه العام
[1 - 1.66]	غير موافق
[1.66 - 2.33]	محايد
[2.33 - 3]	موافق

المصدر : من إعداد الباحث

الفرع الأول : الفرضية الأولى " تحرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية"

تضمن المحور فقرتين في الإستبيان , تقيس كل واحدة منها مدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية في تقاريرها المالية حيث كانت الفقرات من 01 الى 02 .

الجدول 2- 11: مدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية في تقاريرها المالية

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	مدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية في تقاريرها المالية
1	موافق	0.541	2.75	%48	%15	%5	تزود التقارير المالية إدارة المؤسسة بجميع الإحتياجات اللازمة لإتخاذ القرار
2	موافق	0.622	2.55	%61.7	%31.7	%6.7	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها
/	موافق	0.404	2.65	النتائج العامة للفرضية الأولى			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على برنامج spss و الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الجدول 11.2 أن الفقرة 1 من المحور الأول جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.75 وإنحراف معياري 0.541 , وبإتجاه عام موافق, مما يدل على أن غالبية افراد العينة من الأكاديميين والمهنيين يرون ان " التقارير المالية تزود إدارة المؤسسة بجميع الإحتياجات اللازمة لإتخاذ القرار".

الفقرة الثانية من المحور الأول جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.55 وإنحراف معياري 0.622 و بإتجاه عام (موافق) مما يدل على أن افراد العينة يرون أن "على المؤسسة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليها".

الفرع الثاني: الفرضية الثانية " تؤثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية "

الجدول 2- 12: تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	تأثير خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية
4	موافق	0.673	2.57	%66.7	%23.3	%10	تعتمد المؤسسات على المعلومة المحاسبية أثناء قيامها بأنشطتها وأعمالها

المختلفة							
إعداد بيانات مالية بمعلومات ملائمة يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومة في اتخاذ القرار	3.3%	11.7%	85%	2.82	0.469	موافق	2
إن إستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يزيد من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار	3.3%	21.7%	75%	2.72	0.524	موافق	3
وصول المعلومة المحاسبية في حينها يساعد في إتخاذ قرارات مناسبة	1.7%	13.3%	85%	2.83	0.418	موافق	1
تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تؤدي قدرة لمتخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل	13.3%	18.3%	68.3%	2.55	0.723	موافق	5
تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات من خلال التغذية العكسية (القيمة الارتجاعية)	8.3%	43.3%	48.3%	2.40	0.643	موافق	6
تتضمن المعلومات المالية المفصّل عنها جميع أغراض مستخدمي هذه المعلومات	16.7%	48.3%	35%	2.18	0.701	موافق	7
تساهم معالجة المعطيات للأحداث الإقتصادية آليا في تحقيق الملائمة	6.7%	46.7%	46.7%	2.40	0.616	موافق	6
النتائج العامة للفرضية الثانية							/
				2.55	0.327	موافق	

من خلال الجدول 12.2 نلاحظ أن الفقرة رقم 4 تأتي في المقدمة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.83 وانحراف معياري 0.418 وإتجاه عام (موافق) مما يدل على أن غالبية افراد العينة من الأكاديميين والمهنيين يرون أن "المؤسسات تعتمد على المعلومة المحاسبية أثناء القيا بأنشطتها وأعمالها المختلفة".

ثم الفقرة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب 2.82 وانحراف معياري 0.469 وإتجاه عام (موافق) مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن " إعداد البيانات المالية بمعلومات ملائمة يؤدي الى زيادة قدرة المعلومة في إتخاذ القرار"

وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 2.72 وبانحراف معياري 0.524 وإتجاه عام (موافق)، مما يدل على ان أفراد العينة يرون ان " إستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يزيد من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار"

ثم الفقرة الأولى في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.57 وانحراف معياري 0.673 وإتجاه عام (موافق) وهذا يدل على ان أفراد العينة يرون ان " المؤسسات تعتمد على المعلومة المحاسبية أثناء قيامها بأنشطتها وأعمالها المختلفة"

ثم تأتي في المرتبة الخامسة الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.55 وانحراف معياري 0.723 وإتجاه عام (موافق) وهذا يدل على ان أفراد العينة يرون ان " المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تؤدي قدرة لمتخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل"

ثم تأت كل من الفقرتين السادسة والثامنة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.40 وانحراف معياري 0.643 و 0.616 على التوالي. وإتجاه عام (موافق) وهذا يدل على ان أفراد العينة يرون ان " خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية تساعد على إتخاذ القرارات من خلال التغذية العكسية(القيمة الارتجاعية)"

وكذلك يرون ان "معالجة المعطيات آليا للأحداث الإقتصادية تساهم في تحقيق الموثوقية" ثم تأتي الفقرة السابعة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.18 وبانحراف معياري 0.718 وإتجاه عام (محايد) وهذا يدل على أن أفراد العينة محايدون بالنسبة ل " تضمن المعلومات المالية المفصح عنها جميع أغراض مستخدمي هذه المعلومات "

الفرع الثالث : الفرضية الثالثة" تؤثر خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية "

الجدول 2- 13: تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية
5	موافق	0.745	2.43	%58.3	%26.7	%15	تعرض المعلومة المحاسبية بصورة معبرة بصدق عن مختلف الأحداث والصفقات التي تقوم بها المؤسسة
5	موافق	0.767	2.43	%60	%23.3	%16.7	تكون المعلومة المحاسبية معبرة بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة.
1	موافق	0.360	2.85	%85	%15	%0.0	يجب أن تتميز التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز والشمولية.
2	موافق	0.596	2.53	%58.3	%36.7	%05	تكرس الموثوقية بحيادية القياس المحاسبي وإبتعاده عن غايات الإدارة و أحكامها الذاتية.
3	موافق	0.537	2.52	%53.3	%45	%1.7	يتميز محافظ الحسابات الخاص بالمؤسسة بدرجة كبيرة من الكفاءة المهنية.
4	موافق	0.746	2.45	%60	%25	%15	تساهم معالجة المعطيات للأحداث الإقتصادية آليا في تحقيق الموثوقية
/	موافق	0.359	2.53	النتائج العامة للفرضية الثالثة			

نلاحظ من خلال الجدول 13.2 أن الفقرة الثالثة احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.85 وإنحراف معياري 0.360 و بإتجاه عام (موافق) مما يدل على أن أفراد العينة من الاكاديميين والمهنيين يرون أن " التقارير المالية يجب أن تتميز بالحيادية وعدم التحيز والشمولية".

ثم تأتي الفقرة الرابعة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.53 وإنحراف معياري 0.596 و بإتجاه عام (موافق) مما يدل على أن أفراد العينة من الاكاديميين والمهنيين يرون أن " الموثوقية تكرس بحيادية القياس المحاسبي وإبتعاده عن غايات الإدارة و أحكامها الذاتية".

ثم تليها الفقرة الخامسة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.52 وإنحراف معياري 0.537 و باتجاه عام (موافق) مما يدل على أن أفراد العينة يرون ان " محافظ الحسابات الخاص بالمؤسسة يتميز بدرجة كبيرة من الكفاءة المهنية".

ثم تأتي الفقرة السادسة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.45 وإنحراف معياري 0.746 و باتجاه عام (موافق) مما يدل على أن أفراد العينة يرون ان " معالجة المعطيات للأحداث الاقتصادية آليا تساهم في تحقيق الموثوقية".

بينما الفقرة 1 و 2 من المحور الثالث جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 2.43 وإنحراف معياري 0.745 و 0.767 على التوالي , وبتجاه عام (موافق) , مما يدل على أن غالبية افراد العينة من الأكاديميين والمهنيين يرون ان " المعلومة المحاسبية تعرض بصورة معبرة بصدق عن مختلف الأحداث والصفقات التي تقوم بها المؤسسة ". وأن " المعلومة المحاسبية تعبر بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة".

المطلب الثاني : المناقشة

في هذا المطلب سيتم مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق , والمتعلق بنتائج الدراسة وهذا على أساس محاور الاستبيان إضافة الى دراسة وتقييم رؤية الاكاديميين والمهنيين لهذه المحاور, حيث قسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع , الفرع الأول يتناول مدى حرص المؤسسات الاقتصادية على توفير الخصائص النوعية المحاسبية في تقاريرها المالية , والثاني يتناول تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية , والفرع الثالث , تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية .

الفرضية الأولى : تحرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية

بعد ما تم وصف وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بمدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية في برنامج SPSS ومعالج البيانات EXCEL يمكن مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها حيث نجد أن آراء المستجوبين في هذا المحور توجهت على ان هناك حرص من قبل المؤسسات على توفير الخصائص النوعية في تقاريرها المالية , بمتوسط حسابي عام يقدر بـ 2.65 و بإنحراف معياري عام يقدر بـ 0.404 وبتجاه عام للمحور (موافق) , وبناءا على ذلك نقبل الفرضية المطروحة, والسبب يرجع الى النظرة الجديدة للمؤسسة الاقتصادية التي أصبحت

مبنية على أسس علمية في عملية التسيير في ظل المنافسة الاقتصادية و إنفتاح الأسواق عبر أنحاء العالم مما يجعل المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، تحرص كل الحرص على توفير الخصائص النوعية في تقاريرها المالية .

الفرضية الثانية : تؤثر خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية

في هذا العنصر سيتم مناقشة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية , حيث نلاحظ أن آراء المستجوبين في هذا المحور توجهت الى أن خاصية الملاءمة تؤثر على جودة التقارير المالية بمتوسط حسابي عام يقدر ب 2.55 وبإنحراف معياري عام 0.327 وبإتجاه عام (موافق) , وبناءً على ذلك نفبل الفرضية المطروحة , والسبب يرجع إلى أن النظام المحاسبي المالي سعى الى تكريس خاصية الملاءمة , كما ذكرنا في الدراسة النظرية , مما يجعل المؤسسات تسعى الى توفير خاصية الملاءمة التي تؤدي إلى جودة في التقارير المالية .

الفرضية الثالثة : دراسة تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية

أيضاً في هذا العنصر سيتم مناقشة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية, حيث نجد أن آراء المستجوبين في هذا المحور توجهت أن خاصية الموثوقية تؤثر على جودة التقارير المالية وذلك بمتوسط حسابي عام يقدر ب 2.53 وبإنحراف معياري عام , وإتجاه عام (موافق) والسبب يرجع كذلك إلى سعي النظام المحاسبي المالي إلى تكريس الموثوقية مما أدى بالمؤسسات الاقتصادية الى العناية بتوفيرها, وذلك من أجل جودة التقارير المالية .

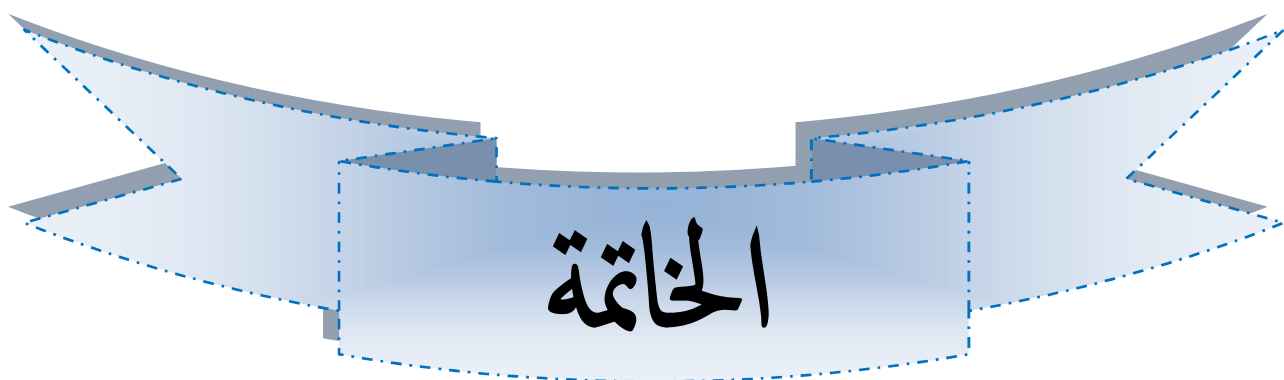
خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة الميدانية , والتي أجريت على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال الإختصاص لمعرفة " دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية " في البيئة الجزائرية , ومن خلال أداة الإستبيان الموزعة على عينة الدراسة , وفقراته المشتملة على محاور وأجزاء الدراسة تم تحليل البيانات ودراسة النتائج المتوصل إليها لخاصيتي الملاءمة والموثوقية ومدى تأثيرهما على جودة التقارير المالية من خلال إستعمال الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة من أجل تحليل النتائج , حيث خلصت الدراسة الى ما يلي :

✓ يرى أفراد المجتمع المحاسبي أن المؤسسات تحرص على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

✓ يرى أفراد المجتمع المحاسبي أن خاصية الملاءمة تؤثر على جودة التقارير المالية.

✓ يرى أفراد المجتمع المحاسبي أن خاصية الموثوقية تؤثر على جودة التقارير المالية.



الخاتمة

من خلال هاته الدراسة حاولنا تقييم الدور الذي تلعبه خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية في البيئة الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين , تضمن الفصل الأول الجوانب النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية , والفصل الثاني كان عبارة عن دراسة ميدانية شملت عينة من الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي, حيث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لآراء فئات أفراد عينة الدراسة , نجد موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية , وتأييدهم حول " حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية.

الفرضية الثانية : وفقا للبيانات ونتائج التحليل الإحصائي لآراء المستجوبين من فئة عينة الدراسة , حول تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية , نجد أن النتائج مؤيدة بدرجة كبيرة على أن خاصية الملاءمة تؤثر على جودة التقارير المالية.

الفرضية الثالثة : من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لآراء فئات أفراد عينة الدراسة , تظهر موافقة أغلبية المستجوبين على أن خاصية الموثوقية تؤثر على جودة التقارير المالية .

نتائج الدراسة :

✓ إتضح من خلال الدراسة أن المؤسسات الإقتصادية تولي أهمية بالغة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية .

✓ تؤثر خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية .

✓ تؤثر خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية .

توصيات الدراسة :

مع التطور الذي تشهده المؤسسة الإقتصادية نشير على بعض التوصيات ذات الصلة بالموضوع ومن أهمها :

✓ الإهتمام بالنظام المعلوماتي المحاسبي , الذي يهتم بمدخلات المعلومة المحاسبية , والذي

يؤدي إلى مخرجات تساهم في إتخاذ قرارات مناسبة .

✓ تكوين مستخدمي المعلومة المحاسبية .

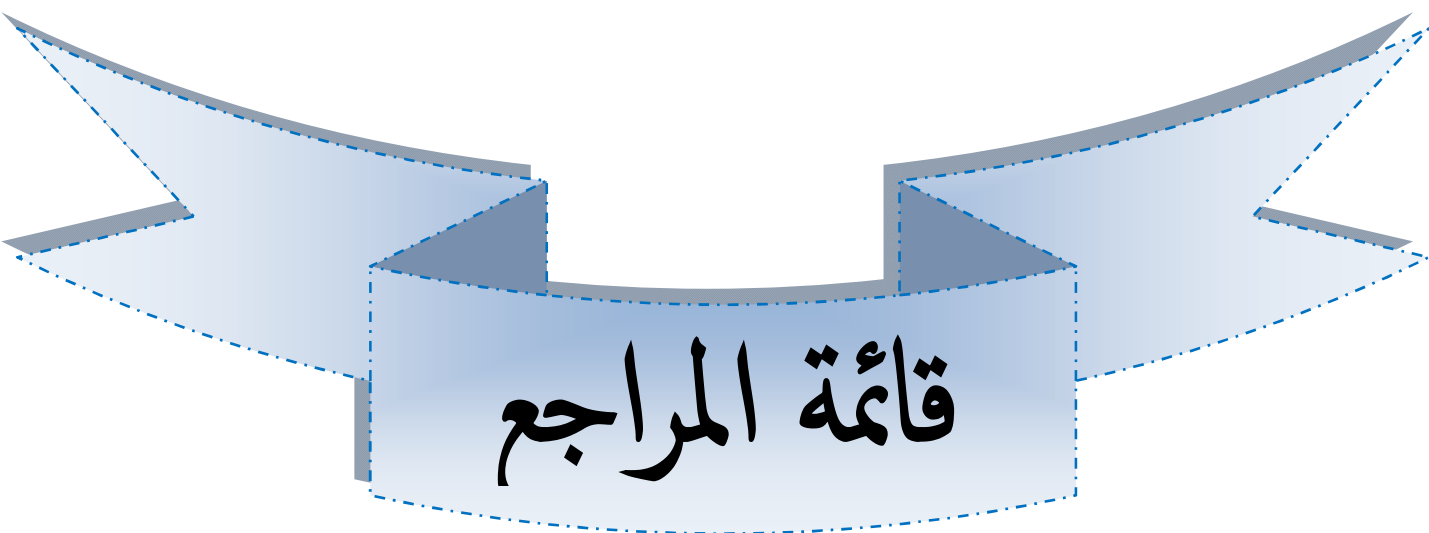
- ✓ العمل على توفير بيئة محاسبية تتعاطى مع جودة المعلومة المحاسبية من جميع الجوانب القانونية والإقتصادية , والسياسية, وحتى الإجتماعية.
- ✓ التواصل بين أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي , وذلك من أجل تبادل الخبرات.

آفاق الدراسة

بعد دراستنا هذه يبقى البحث مفتوح في موضوع دراستنا , وما يرتبط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية , وخاصة الملاءمة والموثوقية , ويمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى مستقبلا , ولهذا نقترح مواضيع مستقبلية للبحث تتمثل فيما يلي :

دراسة خاصيتي الملاءمة والموثوقية من وجهة نظر مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الأنترنت.

◀ دراسة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من منظور القيمة التاريخية و القيمة العادلة.



قائمة المراجع

الأطروحات و المذكرات:

أ) الأطروحات:

01. محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، تخصص محاسبة ونظم معلومات جامعة بسكرة، 2016/2017 .

ب) المذكرات:

1- محمد الهادي أحمد محمد ، إختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة ، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة غير منشورة)، جامعة طرابلس ليبيا ، 2005/2006 .

2- ناصر محمد علي المجيلي ، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، (رسالة ماجستير غير منشورة) في المحاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008/2009 .

3- حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ،(رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص محاسبة ، جامعة بسكرة ، 2010/2011 .

4- بولجنيب عادل ، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر 2013/2014 .

5- ماجد إسماعيل أبو حمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009 .

6- عمر محمد مسلم الحواتمة ، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط ، 2010.

ج) الملتقيات الوطنية و الدولية:

- 1- هواري سويسى وبدر الزمان خمقاني ، مداخلة بعنوان "مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي" ، الملتقى الدولي جامعة البليدة ، الجزائر .
- 2- محمد الهاشمي حجاج ، حسام مسعودي ، "دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يوم 05-06/05/2013 .

د) المؤتمرات:

- 1- هواري سويسى وبدر الزمان خمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، المؤتمر العلمي الدولي المحاسبي في الجزائر ، بكلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 .
- 2- محمد الهاشمي حجاج ، حسام مسعودي ، "دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يوم 05-06/05/2013 .

هـ) القوانين و المراسيم التنفيذية:

- 1 - القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 15/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
 - 2 - المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26/05/2007
- و) الجرائد الرسمية:**

- 1- الجريدة الرسمية العدد 74/ 2007
- 2 - الجريدة الرسمية العدد 27/ 2007

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بغية التمكن من إثراء دراستنا حول «تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية» ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة من جامعة ورقلة، قمنا بإعداد استبيان يتعلق بموضوع الدراسة من خلال دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بمهنة المحاسبة ونظراً لأهمية عملكم كأدبيين ومهنيين قمنا باختياركم كعينة لدراستنا الميدانية، لذا نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجين منكم المساهمة في إثراء هذا الموضوع بتعبئة الاستبيان المرفق بالبيانات المطلوبة بدقة وموضوعية وإعادة إلينا في أقرب فرصة ممكنة، لأن أهمية الدراسة ونتائجها تعتمد في المقام الأول على المعلومات المقدمة منكم.

علماً أن البيانات والمعلومات التي تقدمونها في هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع العلامة x في المكان المناسب

الجزء الأول : المعلومات الشخصية :

1) التخصص		جبائية		مالية	
أخرى					
2) المؤهل العلمي		جامعي		ليسانس	
ماجستير		دكتوراه		ماستر	
3) الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		
	من 10 إلى 15 سنة		أكثر من 15 سنة		
4) المهنة	أكاديمي		مهني		

الجزء الثاني : محاور الإستبيان

المحور الأول : أسئلة تتعلق بمدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية

أرقام الفقرات	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	تزود التقارير المالية إدارة المؤسسة بجميع الإحتياجات اللازمة لإتخاذ القرار			
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها			

المحور الثاني : تأثير خاصية الملائمة عل جودة التقارير المالية

أرقام الفقرات	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
10	تعتمد المؤسسات على المعلومة المحاسبية أثناء قيامها بأنشطتها وأعمالها المختلفة من أجل إتخاذ القرار			
02	إعداد بيانات مالية بمعلومات ملائمة يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومة في اتخاذ القرارات			
03	إن استخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يزيد من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار			
04	وصول المعلومة المحاسبية في حينها يساعد في إتخاذ قرارات مناسبة			
05	تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تؤدي قدرة لمتخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل			
06	تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات من خلال القيمة الارتجاعية (التغذية العكسية)			
07	تتضمن المعلومات المالية المفصح عنها جميع أغراض مستخدمي هذه المعلومات			
08	تساهم معالجة المعطيات للأحداث الاقتصادية آليا في تحقيق الملائمة			

المحور الثالث : تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية

أرقام الفقرات	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	تعرض المعلومة المحاسبية بصورة معبرة بصدق عن مختلف الأحداث والصفقات التي تقوم بها المؤسسة			
02	تكون المعلومة المحاسبية معبرة بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة			
03	يجب أن تتميز التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز والشمولية			
04	تُكرس الموثوقية بحيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية .			
05	يتميز محافظ الحسابات الخاص بالمؤسسة بدرجة كبيرة من الكفاءة المهنية			

الملاحق

			تساهم معالجة المعطيات للأحداث الاقتصادية آليا في تحقيق الملائمة	06
--	--	--	---	----

الملحق رقم 02 قائمة الأساتذة المحكمين

الدرجة العلمية	الإسم	الرقم
أستاذ محاضر "أ" بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	خمعاني بدر الزمان	01
أستاذ محاضر "ب" بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقدم خالد	02
أستاذ محاضر "ب" بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	صديقي فؤاد	03

الملحق رقم 3: ثبات الإستبيان

RELIABILITY

/VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 y14 y15
y16

/SCALE('ثبات الإستبيان') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques		
Sortie obtenue		30-APR-2018 12:07:03
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	60
	Entrée de la matrice	

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 y14 y15 y16 /SCALE(ثبات الإستبيان) ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

الملحق رقم 3: ثبات الإستبيان

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100.0
	Exclu ^a	0	.0
	Total	60	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.722	16

توزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص, المؤهل العلمي, الخبرة المهنية, المهنة
 /PIECHART FREQ
 /ORDER=VARIABLE.
Fréquences

Remarques		
	Sortie obtenue	30-APR-2018 12:09:28
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	60
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES= التخصص المؤهل العلمي الخبرة المهنية المهنة /PIECHART FREQ /ORDER=VARIABLE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:01.09
	Temps écoulé	00:00:00.80

الملحق رقم 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

Statistiques

التخصص

N	Valide	60
	Manquant	0

		التخصص		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	Fréquence	Pourcentage			
Valide	محاسبة	35	58.3	58.3	58.3
	جباية	1	1.7	1.7	60.0
	مالية	15	25.0	25.0	85.0
	أخرى	9	15.0	15.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الملحق رقم 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

Statistiques

المؤهل العلمي

N	Valide	60
	Manquant	0

		المؤهل العلمي		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	Fréquence	Pourcentage			
Valide	جامعي	12	20.0	20.0	20.0
	ليسانس	15	25.0	25.0	45.0
	ماستر	4	6.7	6.7	51.7
	ماجستير	7	11.7	11.7	63.3
	دكتوراه	22	36.7	36.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الملحق رقم 6: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

Statistiques

الخبرة المهنية

N	Valide	60
	Manquant	0

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	13.3	13.3	13.3
	من 5 إلى 10 سنوات	19	31.7	31.7	45.0
	من 1 إلى 15 سنة	19	31.7	31.7	76.7
	أكثر من 15 سنة	14	23.3	23.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الملحق رقم 7 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

Statistiques

المهنة

N	Valide	60
	Manquant	0

المهنة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أكاديمي	35	58.3	58.3	58.3
	مهني	25	41.7	41.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

FREQUENCIES VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12
y13 y14 y15 y16
/STATISTICS=STDDEV MEAN

/ORDER=ANALYSIS.

الملحق رقم 8: إستجابات أفراد عينة الدراسة

Fréquences

Remarques		
Sortie obtenue		30-APR-2018 12:17:10
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	60
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 y9 y10 y11 y12 y13 y14 y15 y16 /STATISTICS=STDDE V MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques								
		y1	y2	y3	y4	y5	y6	y7
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	2.75	2.55	2.57	2.82	2.72	2.83	2.55
	Ecart type	.541	.622	.673	.469	.524	.418	.723

Statistiques								
		y8	y9	y10	y11	y12	y13	y14
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	2.40	2.18	2.40	2.43	2.43	2.85	2.53
	Ecart type	.643	.701	.616	.745	.767	.360	.596

Statistiques								
		y15				y16		
N	Valide	60				60		
	Manquant	0				0		
	Moyenne	2.52				2.45		
	Ecart type	.537				.746		

Table de fréquences

y1					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	5.0	5.0	5.0
	محايد	9	15.0	15.0	20.0
	موافق	48	80.0	80.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y2					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	4	6.7	6.7	6.7
	محايد	19	31.7	31.7	38.3
	موافق	37	61.7	61.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	6	10.0	10.0	10.0
	محايد	14	23.3	23.3	33.3
	موافق	40	66.7	66.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	2	3.3	3.3	3.3
	محايد	7	11.7	11.7	15.0
	موافق	51	85.0	85.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	2	3.3	3.3	3.3
	محايد	13	21.7	21.7	25.0
	موافق	45	75.0	75.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	1	1.7	1.7	1.7
	محايد	8	13.3	13.3	15.0
	موافق	51	85.0	85.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
--	--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

Valide	غير موافق	8	13.3	13.3	13.3
	محايد	11	18.3	18.3	31.7
	موافق	41	68.3	68.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	5	8.3	8.3	8.3
	محايد	26	43.3	43.3	51.7
	موافق	29	48.3	48.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	10	16.7	16.7	16.7
	محايد	29	48.3	48.3	65.0
	موافق	21	35.0	35.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	4	6.7	6.7	6.7
	محايد	28	46.7	46.7	53.3
	موافق	28	46.7	46.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

y11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
--	--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

Valide	غير موافق	9	15.0	15.0	15.0
	محايد	16	26.7	26.7	41.7
	موافق	35	58.3	58.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		y12			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	10	16.7	16.7	16.7
	محايد	14	23.3	23.3	40.0
	موافق	36	60.0	60.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

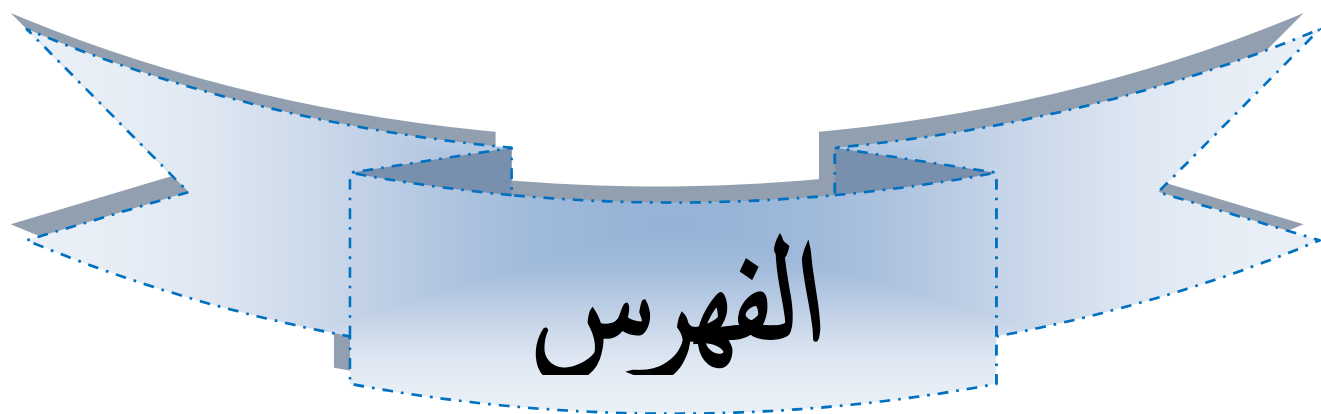
		y13			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	9	15.0	15.0	15.0
	موافق	51	85.0	85.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		y14			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	غير موافق	3	5.0	5.0	5.0
	محايد	22	36.7	36.7	41.7
	موافق	35	58.3	58.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		y15			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli

Valide	غير موافق	1	1.7	1.7	1.7
	محايد	27	45.0	45.0	46.7
	موافق	32	53.3	53.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		y16		
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	غير موافق	9	15.0	15.0
	محايد	15	25.0	40.0
	موافق	36	60.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0



I.....	ملخص
IV	قائمة الأشكال
ب.....	مقدمة

الفصل الأول :الجوانب النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية

6	تمهيد
7	المبحث الأول : الأسس النظرية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية
7	المطلب الأول: الأسس النظرية لخاصية الملاءمة.
9	الفرع الأول : خاصية الملاءمة.
10.....	الفرع الثاني : الخصائص الفرعية للملاءمة
11.....	الفرع الثالث : خاصية الملاءمة في النظام المحاسبي المالي:
13.....	المطلب الثاني: الأسس النظرية لخاصية الموثوقية (الثقة)
13.....	الفرع الأول: خاصية الموثوقية
14.....	الفرع الثاني : الخصائص الفرعية للموثوقية
16.....	الفرع الثالث: العلاقة بين الملاءمة والموثوقية .
18.....	المطلب الثالث : جودة التقارير المالية
18.....	الفرع الأول : مفهوم جودة التقارير المالية
20.....	الفرع الثاني : معايير جودة التقارير المالية
20.....	الفرع الثالث : أهمية جودة المعلومة المحاسبية.
21.....	المبحث الثاني :الدراسات السابقة في الموضوع.
21.....	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.
29.....	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
35.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

37.....	تمهيد
38.....	المبحث الأول :الطريقة والإدوات المستخدمة:
38.....	المطلب الأول : الطريقة المستخدمة :
38.....	الفرع الأول : منهج الدراسة
38.....	الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة
43.....	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة
44.....	الفرع الأول : أداة الدراسة
46.....	الفرع الثاني: صدق وتحكيم اداة الدراسة
47.....	الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستعملة في معالجة المعطيات:

المبحث الثاني : عرض النتائج والمناقشة	48
المطلب الأول : عرض النتائج	48
الفرع الأول : الفرضية الأولى " تحرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية"	48
المطلب الثاني : المناقشة	53
الفرضية الأولى : تحرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية	53
الفرضية الثانية : تؤثر خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية	54
الفرضية الثالثة : دراسة تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية	54
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60